مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 2 كانون الثاني 2024

مقالات

i24NEWS: آلاف المقاتلين يغادرون غزة: "المرحلة المقبلة ستستغرق ستة أشهر. البعض سيستعد للتصعيد ضد حزب الله"

يستعد الجيش الإسرائيلي لإجلاء آلاف المقاتلين من قطاع غزة، بمن فيهم جنود الاحتياط الذين سيعودون إلى عائلاتهم وأعمالهم، في خطوة ينظر إليها دوليا على أنها رد على الضغوط الأمريكية للانتقال إلى المرحلة الثالثة الأقل صرامة في الحرب ضد حماس. وأكد مسؤول إسرائيلي الليلة الماضية (الاثنين) في محادثة مع وكالة رويترز للأنباء أن الانتقال إلى المرحلة التالية والتي فيها سيتصرف الجيش الإسرائيلي بطريقة أكثر استهدافًا ضد عناصر المنظمة في قطاع غزة - لكنه أكد أن هذه المرحلة ستكون أيضًا مكثفة، وستستمر لعدة أشهر، بحسب ما نشر موقع "واينت" الإسرائيلي.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته إن "الأمر سيستغرق ستة أشهر على الأقل، وسيتضمن عمليات تطهير مكثفة ضد عناصر خماس". وبحسب رويترز، صرح المسؤول الإسرائيلي أنه من المتوقع أن تغادر خمس فرق قتالية من القطاع - وقد أُعلن بالأمس بالفعل أن هذه الفرق ستشمل ألوية احتياطية وتدريبية - وكما ذكرنا، آلاف المقاتلين.

وأضاف المصدر أن بعض المقاتلين الذين سيغادرون غزة سيكونون مستعدين لاحتمال التصعيد ضد حزب الله على الجبهة الشمالية، حيث تزايدت في الأيام الأخيرة عمليات تبادل إطلاق النار المتكررة على الحدود، حيث قام الجيش الإسرائيلي بالإعلان خلال عدة أيام حول موجات واسعة من الهجمات ضد أهداف تابعة لحزب الله، وتواصل المنظمة إطلاق الصواريخ والطائرات بدون طيار على إسرائيل. وذكر المسؤول الإسرائيلي أن المقاتلين الذين ينسحبون من غزة سيكونون مستعدين لاحتمال التمركز في منطقة الحدود اللبنانية.

وقال المصدر إن "الوضع على الجبهة اللبنانية لا يمكن أن يستمر. وأن فترة الأشهر الستة المقبلة حرجة"، لافتا إلى أن إسرائيل ستنقل رسالة مماثلة إلى المبعوث الأميركي الخاص عاموس هوشستين الذي من المتوقع أن يزور المنطقة. قريباً من أجل تعزيز التسوية مع حزب الله. وكما نشر نداف إيال بالفعل على موقع واي نت، أن الولايات المتحدة تحاول صياغة اتفاق من شأنه أن يبقي المنظمة اللبنانية بعيدة عن الحدود، في مقابل المفاوضات بشأن الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان. وقد أشارت

إسرائيل مرارا وتكرارا في الأسابيع الأخيرة إلى أن ومن دون تسوية سياسية من شأنها إبعاد حزب الله، فإنه سيضطر إلى استخدام القوة العسكرية.

ورغم انسحاب القوات، لا يزال للجيش الإسرائيلي ثلاث فرق كاملة داخل القطاع، كما أكدت رويترز أن الدبابات الإسرائيلية لا تزال موجودة في أجزاء أخرى من شمال القطاع. وقال مصدر أميركي، مساء اليوم، على غرار المصدر الإسرائيلي، إن إطلاق سراح الجنود يشير إلى "انتقال تدريجي" إلى مرحلة من القتال الأقل حدة في شمال قطاع غزة - وهو ما ضغطت واشنطن على إسرائيل للقيام به. وأشار المصدر إلى أن هذا الانتقال يشهد على نجاح الجيش الإسرائيلي في تفكيك البنية التحتية لحماس في المنطقة الشمالية في قطاع غزة، لكنه أكد أن القتال هناك مستمر.

وأضاف المسؤول الأمريكي الذي تحدث لرويترز أن التغيير في شمال قطاع غزة لا يعكس ما يحدث في الجنوب: الجيش الإسرائيلي لم يعلن إلا نهاية الأسبوع عن "تعميق المناورة" في الجنوب، وفي الأسبوع الماضي أُعلن بالفعل أنه حتى عندما ينتقل الجيش إلى المرحلة الثالثة من الحرب في شمال قطاع غزة فإنها ستتميز، كما ذكرنا، بغارات مركزة بنشاط بري واسع النطاق. وفي خان يونس فالقتال سيستمر حتى تحقيق الأهداف، وبحسب تقديرات مختلفة فإن يحيى السنوار وهو من مواليد خان يونس يقيم في الأنفاق في منطقة المدينة، محاصراً بالرهائن الإسرائيليين.

* * *

i24NEWS: المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي: "من المحتمل أن يكون قرار حماس بالهجوم في 7 أكتوبر مرتبطًا أيضًا بالانقسام داخل الشعب"

قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانييل هجاري مساء اليوم خلال مؤتمر صحافي أنه من المحتمل أن الانقسام داخل الشعب كان أحد الأمور التي دفعت حماس لتنفيذ هجوم 7 أكتوبر. وشدد هغاري فورا بعد ذلك إنه رغم تقييم حماس، الجيش الإسرائيلي يقاتل الآن بوحدة وهو ما يعبر عن قوة المجتمع الإسرائيلي .

وأجاب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ردا على سؤال: " بخصوص السؤال ما دفع حماس لشن هجوم 7 أكتوبر، فإن الأمور ستتضح في التحقيق المتعمق". وأضاف "لكن الجواب هو أنه من المرجح أن صفة التمزق، جاهزية الجيش، ربما لوجهة نظره (حماس) ، أحد المميزات المرتبطة بهذا الأمر ." وأضاف هغاري :"ننظر الى تشكيل الاحتياط على أنه تشكيل واحد. سلاح الجو، القوات البرية وسلاح الجو- جميعها تعمل سوية بقوة، ومصممون أمام عدو مشترك. هذا أمر يستحق التقدير. أشخاص يخاطرون بحياتهم وللأسف يسقطون بالمعركة، وهذا يعبر عن قوة المجتمع الإسرائيلي في هذه الفترة التاريخية."

* * *

i24NEWS: هجوم 7 أكتوبر: ضحايا حفل الطبيعة يطالبون بتعويضات بقيمة 200 مليون شاقل من الدولة

قدم 42 من المصابين في الحفل الموسيقي "هنوفا" أمس دعوى قضائية بقيمة 200 مليون شاقل ضد الجيش الإسرائيلي، الشاباك والشرطة الإسرائيلية- "بسبب الإهمال الجسيم فيما يتعلق بتنظيم الحدث في احتفال الطبيعة". وذكر في الدعوى التي قدمت الى المحكمة المركزية بتل أبيب بأن "الكارثة كان يمكن تجنبها بسهولة كبيرة". من بين الأمور الأخرى التي تطرقت لها الدعوى، كان عدم إعطاء تعليمات لإغلاق الحفل وتفريق المشاركين- رغم التحذيرات حول حدث أمني في المنطقة ورد ساعات قليلة من الهجوم الدموي . وذكرت الدعوى:"مكالمة هاتفية واحدة فصلت بين حياة والسلامة الجسدية والنفسية لمقدمي

الدعوى وتدمير حياتهم" وتابعت "كل ما كان على المدعى عليهم العمل، هو القيام بمكالمة هاتفية للجهات المسؤولة حتى يقوموا بتفريق الحفلة على ضوء الإخطارات الواردة بين 6/10/23 - 7/10/23 ."

وبحسب الدعوى، فإن طلب الموافقة على الحفل الذي أطلق عليه "يونيتي" والذي بدأ قبل يوم واحد من حفل "هانوفا" في موقف سيارات "راعيم" الواقع بالقرب من حدود غزة، تم تقديمه قبل حوالي 3 أشهر من الحدث. قبل وقت قصير من تاريخ الحدث، تم طلب الإذن لتمديد الحفلة ليوم آخر .

وذكر أيضًا في الدعوى أن ضباطًا كبارًا في فرقة غزة أعربوا عن مخاوف أمنية بشأن إقامة حفل جماهيري بالقرب من حدود غزة، ولكن على الرغم من ذلك، تمت الموافقة على الحفل. بالإضافة إلى ذلك، ادعى المحامون في الطلب أن ضابط العمليات في فرقة غزة عارض إقامة الحفلة الطبيعية لأن الحديث عن خطر أمني غير ضروري، بل وشددوا على أن الجيش الإسرائيلي سيواجه صعوبة في تأمين الحفلة طوال عطلة نهاية الأسبوع، لأنه كان يوم عطلة "عيد فرحة التوراة" وكان العديد من الجنود قد عادوا إلى منازلهم .

ووفقا للمدعين، لم يقم أحد من الجيش الإسرائيلي أو الشرطة بتبليغ نحو 3500 مشارك في حفل "هنوفا" عن مخاوف أمنية. اضافة لذلك، زعم أيضا، انه عندما عرف بالفعل بالليلة بين 6 و7 أكتوبر عن تطور وضع أمني غير معتاد، لم تكلف القوى الأمنية نفسها عناء الأمر على الفور بإغلاق الحفل وتفريق المحتفلين إلى منازلهم . كما تم التأكيد على أن الدعوى لا تحل محل لجنة التحقيق الحكومية التي ستشكل مستقبلا، وأنها تشير تحديدا إلى الإغفالات والإهمال الذي سبق الحفل. وجاء في الدعوى القضائية: "نتوقع أن تتدخل المحكمة وتعوض المدعين الذين هم في وضع صعب للغاية ."

* * *

i24NEWS : بعد الغاء "حجة المعقولية"؛ تقديرات في الليكود: "خطة الإصلاح القضائي تنهار"

في إعلانه الليلة الماضية (الاثنين)، وجه وزير العدل ياريف ليفين رسالة مفادها أن محكمة العدل العليا، على الرغم من حكمها غير المسبوق بإبطال تعديل القانون الأساس المتعلق "بحجة المعقولية "بأغلبية 8 إلى 7 قضاة، لن ترخي أيدي المشرعين، وانضم إليه رئيس الكنيست أمير أوحانا، الذي شغل هو نفسه منصب وزير العدل نيابة عن الليكود ادعى أن المحكمة العليا لا تملك صلاحية إبطال قانون أساسي.

على الرغم من هذه الأصوات وغيرها في الائتلاف بشكل عام وفي الليكود بشكل خاص، لا أحد ينوي المضي قدماً في التشريع أو إحياء أجزاء من "الخطة القضائية" التي تم وضعها على الرف في ظل الانتقادات اللاذعة. ويدرك الليكود أنه حتى في أيام ما قبل الحرب فإن أي انخراط في الثورة يؤدي إلى تعقيدات سياسية وتكاليف باهظة مقارنة بالمنفعة، وفي كل الأحوال الفهم هو أنه لا يمكن الاستمرار فيها .

قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، الكولونيل دانييل هاغاري، مساء الأحد، **"إن الخلاف بين الشعب كان أحد أسباب المذبحة التي نفّذها حماس ."**وفي الليكود، يقدرون أن "الإصلاح مات"، كما يقول تقول مصادر داخل الحزب، على الأقل خلال القتال الطويل في قطاع غزة، وهناك شك كبير فيما إذا كان سيتم تجديد تشريعها "في اليوم التالي للحرب."

قال مسؤولون كبار في النظام السياسي أمس إن المحكمة العليا أزالت من جدول الأعمال أحد أصعب الخلافات التي عرفها الجمهور الإسرائيلي في السنوات الأخيرة.

وقضت المحكمة، بأغلبية ثمانية أصوات مقابل سبعة، بأن التعديل الحكومي لما يسمى "حجة المعقولية" لا ينبغي أن يستمر "بسبب الضربة الشديدة وغير المسبوقة للخصائص الأساسية لدولة إسرائيل كدولة ديمقراطية"، حسب منطوق الحكم.

أكد 12 قاضيًا من أصل 15 على أن المحكمة لها سلطة إلغاء قانون أساسي في "الحالات القصوى". ثمانية فقط من أصل 12 اعتقدوا أن هذه كانت حالة متطرفة. ويجرد القانون المحكمة العليا من سلطة إعلان أن قرارات الحكومة غير معقولة (حجة المعقولية)، وكان أول جزء رئيسي من خطة متعددة الجوانب لإضعاف السلطة القضائية التي أقرها الكنيست في وقت سابق من هذا العام.

* * *

i24NEWS : الخطة الإسرائيلية التي ستقسم غزة الى أقاليم تسيطر عليها حمائل عائلية

هذه الخطة جهزها الجيش الاسرائيلي للمرحلة بعد الحرب وستعرض في كابينيت الحرب

افادت هيئة البث الرسمية "كان" عن خطط جهزها الجيش الإسرائيلي وسيتم عرضها في كابينيت الحرب اليوم الثلاثاء، ومفادها بأن حمائل عائلية معروفة للجيش الإسرائيلي والشاباك ويثقون به ستدير قطاع غزة وستقوم بتوزيع المساعدات الإنسانية . ووفقا للخطة سيتم تقسيم قطاع غزة إلى أقاليم ونواحي وستسيطر كل حمولة على كل ناحية وستكون مسؤولة عن تقسيم المساعدات الإنسانية التي تدخل من مصر وإسرائيل، ووفقا للخطط، ستدير الحمائل العائلية أيضا الحياة المدنية في غزة خلال فترة مؤقتة .

كما ذكر التقرير أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو صرح خلال مشاركته في جلسة الخارجية والأمن البرلمانية "أنه لا جدوى من الحديث عن السلطة كجزء من إدارة غزة ما دامت السلطة الفلسطينية لم تخضع لعملية تغيير جوهرية. إن كانوا جديين حول رغبتهم بالتغيير، فليثبتوا ذلك أولا في يهودا والسامرة (الاسم العبري للضفة الغربية) ."

وتأتي هذه التصريحات بعد اجتماع الوزير رون درمر في الولايات المتحدة مع وزير الخارجية الأمريكية بلينكن ومع مستشار الأمن القومي الأمريكي سوليفان، والتي تحدث خلالها عن جسم فلسطيني سيسيطر على غزة، لكنه لم يتوسع بالحديث. وسيصل بلينكن الى إسرائيل هذا الأسبوع، وسيطلب توضيحات من المستوى السياسي عن الموضوع. المخاوف الأمريكية من أن الرفض الإسرائيلي الموافقة على مسؤولية فلسطينية يمكنها إدارة غزة في اليوم بعد الحرب ."

* * *

i24NEWS: طلبات السنوار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس

ويشار الى أن وفدا من حماس ووفدا إسرائيليا يتواجد حاليا في القاهرة لمناقشة موضوع المختطفين

بعد إصرار حماس على عدم التفاوض مع إسرائيل تحت النار، خفف السنوار من حدة مواقفه وتتواجد حاليا وفد لحماس مساء اليوم في القاهرة بهدف مناقشة موضوع المختطفين . وذكرت القناة N12 أنه في المقابل وضع السنوار مهلة للسلطة الفلسطينية، وطالب من أبو مازن إدخال حماس - مع باقي الفصائل الفلسطينية في القطاع- الى منظمة التحرير الفلسطينية، حتى قبل انتهاء الحرب. إضافة لذلك طلب السنوار من أبو مازن إجراء انتخابات في السلطة الفلسطينية .

ويشار الى أن صحيفة "الشرق الأوسط" الصادرة في لندن قالت في وقت سابق اليوم **أن بعثة إسرائيلية تتواجد حاليا في العاصمة القاهرة، وتناقش صفقة مختطفين** .قائد حماس يدير الاتصالات في القاهرة عن بعده، من مكان تواجده في غزة .

كابينيت الحرب الإسرائيلي اجتمع أمس الأول لمناقشة قضية المختطفين في محاولة لفهم كيفية التقدم بالموضوع، وماهي الامكانيات المتاحة أمام إسرائيل. رئيس الموساد ددي برنياع أطلع أعضاء الكابينيت عن الإشارات التي وصلت من حماس الى قطر، والتي بموجبها حماس تراجعت قليلا من موقفها وأعرب عن استعدادها "اجراء محادثات تحت النار" على أساس الاقتراح القطري .

* * *

i24NEWS: دراما قضائية": المحكمة العليا الإسرائيلية تلغي "قانون الغاء بند المعقولية" الذي يقيد صلاحياتها

اعلنت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها الغاء "قانون الغاء بند المعقولية"، يأتي القرار بإلغاء القانون الذي يقيد صلاحياتها بعد انتهاء جلسة عاجلة لقضاة المحكمة العليا أقر أن الحكم القضائي بشأن "قانون إلغاء بند المعقولية" وقرروا خلالها نشر قرارهم الليلة . وصدر القرار بإلغاء "قانون الغاء بند المعقولية" بأغلبية ثمانية قضاة من 15 قاضيا بسبب "الضرر الجسيم وغير المسبوق الذي لحق بالمميزات البنيوية لدولة إسرائيل كدولة ديموقراطية" اضافة إلى 12 قاضيا من 15 قاضي أقروا أن منح المحكمة العليا الصلاحية لإجراء مراجعة قضائية على قوانين أساس والتدخل في حالات استثنائية ومتطرفة انحرفت خلالها الكنيست من سلطاتها التأسيسية- كما فعلت المحكمة العليا في مثل هذه الحالة". ويشار الى أن ثلاثة من القضاة الذين عارضوا الغاء القانون- أيدوا إعطاؤه تفسيرا ضيقا .

ونشرت المحكمة قرارها بخصوص الغاء القانون الذي يلغي بند المعقولية، وذكرت هيئة البث الرسمية كان أن رئيس المحكمة العليا استر حايوت والقاضي عوزي فوجلمان مارسوا ضغوطاتهم على باقي القضاة لإنهاء الصياغة النهائية للقرار القضائي. وتنبع هذه السرعة لإصدار القرار القضائي بهدف منع استمرار التسريبات، ورد على مشروع القانون الذي طرح في الكنيست بتأخير نشر القرار القضائي على خلفية الحرب .

ووجه درعي أعضاء حزبه بصياغة قانون يمنع النشر، الذي سيؤدي، حسب رأيهم، إلى تعميق الصدع في الأمة خلال الحرب، فيما جنودنا يضحون بحياتهم من أجل الدفاع. من البلاد ".

* * *

جيرزواليم بوست: 10 دروس من أجل 2024 أفضل - رأي

بقلم مارتن أوليفر

انتهى هذا العام أخيرًا، ونحن ندخل عامًا سيكون أفضل بكثير لإسرائيل والشعب اليهودي، إلا أننا نصلي، ألا يصبح أسوأ إذا تم اتخاذ قرارات خاطئة. في رسالة التلمود "مجيلا"، يقول أبايي إن السبب وراء قراءتنا عن لعنات الشعب اليهودي قبل رأس السنة اليهودية هو احتواء اللعنات في السنة التي نتركها وراءنا. تتجلى حكمة الحكيم التلمودي ونحن نغادر عام 2023، أسوأ عام تقويمي بالنسبة لإسرائيل والشعب اليهودي منذ المحرقة. لقد كان عاماً شهد قتالاً داخلياً شديداً بين الإسرائيليين ويهود الشتات حتى ذكّرنا أعداؤنا - كما فعلوا عبر التاريخ - بأنه ليس لدينا خيار سوى أن نبقى متحدين. لقد كان العام الذي فوجئ

فيه الزعماء اليهود الإسرائيليون والأميركيون بمخاطر مدمرة تطفو تحت السطح، وظلوا يتجاهلونها لفترة طويلة، مما أدى إلى نتائج كارثية. لقد كان العام الذي توقفت فيه حماس ومعاداة السامية في الولايات المتحدة والعالم عن إخفاء نواياهم للإبادة الجماعية وكشفوا عنها بكل فخر ودون خجل. في ما يلي 10 دروس يجب تعلمها لضمان أن يكون العام 2024 أفضل.

1. قصد أعداؤنا ما يقولون: عندما يقول قادة حماس لوسائل الإعلام الدولية المتعاطفة أنهم يريدون بدء المزيد من أحداث 7 أكتوبر حتى يتم تدمير إسرائيل، فإنهم جادون للغاية. لقد تصرف ثلاثة رؤساء وزراء إسرائيليين على مدى السنوات القليلة الماضية على افتراض أن حماس تريد التعاون مع إسرائيل في مساعدة غزة اقتصاديا، لذلك سهلوا ذهاب مليارات قطر إلى حماس وزيادة عدد العمال الغزيين الذين يدخلون إسرائيل. من الآن فصاعدا، ستصرف وفقا لما يفعله ويقوله أعداؤنا، وليس حسب أمنياتنا.

2. هزيمة حزب الله لمنع 7 أكتوبر/تشرين الأول: إن قوة نيران حزب الله تفوق قوة نيران حماس التي تمكنت من إبقاء إسرائيل في حالة حرب لمدة ثلاثة أشهر. وإذا كان بوسعهم أن يفعلوا ذلك من دون صواريخ دقيقة تستهدف إسرائيل، فتخيلوا ما يستطيع حزب الله أن يفعله بـ150 ألف صاروخ وقذيفة، بما في ذلك الصواريخ الموجهة الجاهزة لضرب الأهداف العسكرية والمدنية الأكثر حساسية في إسرائيل.

ولابد من القضاء على حزب الله أو تدمير صواريخه لإنهاء التهديد الوجودي الذي تواجهه إسرائيل بعد أن أضعفتها الحرب بالفعل. إن أفضل طريقة لمنع حزب الله وحماس من مهاجمة إسرائيل مرة أخرى تتلخص في فرض عقوبات فعالة على إيران. يجب على المنظمات اليهودية الضغط على العالم من أجل فرض عقوبات اقتصادية ضرورية على إيران الخصم الذي يمول الهجمات على الولايات المتحدة من قبل الحوثيين وغيرهم.

3. إعادة إعمار الأوضاع على أساس "إعادة بناء التعليم": سوف يرغب العالم أجمع في رؤية غزة يُعاد بناؤها في العام المقبل. لكن إسرائيل تملك المفتاح لتسهيل عملية إعادة الإعمار، ويجب ألا تسمح بذلك من دون إعادة بناء تعليمية موازية. وعلى إسرائيل أن تستخدم نفوذها للإصرار على تعليم شعب غزة منهجًا دراسيًا يتضمن ثقافة السلام والتسامح الذي كان جزءًا من أساس اتفاقيات إبراهام. إن إخفاقات الأونروا التي علمت أطفال غزة كراهية اليهود وعبادة الشهداء لا يمكن أن يسمح لها المجتمع الدولي بتكرارها عندما يعود أطفال غزة إلى المدارس بعد الحرب.

4. الإصرار على إنهاء السياسات المعادية للسامية في الجامعات: عقب معاداة السامية المخزية التي أظهرها رؤساء ثلاث جامعات أميركية كبرى، هناك زخم نحو إنهاء السياسات التمييزية التي أضرت بالطلاب اليهود لعقود من الزمن. لقد حان الوقت للقضاء على برامج التنوع والمساواة والشمول (DEI) في الحرم الجامعي التي شجعت معاداة السامية وخرجت عن نطاق السيطرة: في حين لا يتم التسامح مع التعصب الآخر، فقد تم السماح بمعاداة السامية. يجب على المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى أن تجعل من استعادة الجدارة في التعليم العالي الأميركي حجر الزاوية في استراتيجيتها للعام المقبل.

5. منع قطر من إملاء السياسات واختيار الأساتذة في الولايات المتحدة: في حين أن الاستعارات المعادية للسامية حول سيطرة اليهود على الجامعات بالمال كاذبة، فإن هذا الاتهام ينطبق في الواقع على قطر التي تمنح حماس سنويًا مئات الملايين وتخصص المليارات لأفضل الجامعات الأميركية. حصلت جامعة كورنيل، حيث يدافع حفيدي بشجاعة عن إسرائيل، على 1.8 مليار دولار لفتح كلية الطب في قطر. تستخدم قطر أموالها لإملاء سياسات الجامعات ومن يعلم الطلاب رواياتهم عن

الشرق الأوسط. يجب إلغاء تثبيت أعضاء هيئة التدريس بينما تتخذ الحكومة الفيدرالية إجراءات لتجديد النظام قبل فوات الأوان.

6. عدم التسامح مطلقاً مع احتجاز مدننا رهينة: لقد تم التعامل مع الاحتجاجات المؤيدة لحماس في نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو بحذر شديد، وكأن معاداة السامية سبب مبرر لشل أكبر المدن الأميركية. لقد بدأوا بعد أن أصبح السرقة في المتاجر في المدن الداخلية مسموحًا بها. يجب إلقاء القبض على المجرمين الملثمين الذين أغلقوا الطرق السريعة بالقرب من مطاراتنا ومعاقبتهم بشدة قبل أن يصبحوا قدوة لأطفال الجامعات غير المطلعين الذين يحضرون الاحتجاجات المؤيدة لحماس في الحرم الجامعي دون أن يعرفوا أين يقع النهر والبحر. سوف تنتشر الاحتجاجات المعادية للسامية في أميركا وتخرج عن نطاق السيطرة إذا لم يتم التعامل معها على الفور.

7. لا تقبلوا إسرائيل كذريعة لكراهية اليهود: لقد كانت هناك دائمًا كراهية مفتوحة لليهود في أمريكا من كلا الطرفين، لكن القيم اليهودية المسيحية التقليدية كانت دائمًا على الطريقة الأمريكية. ما يحدث الآن هو أن معاداة السامية الصريحة قد دخلت إلى التيار الرئيسي، مع استخدام إسرائيل كذريعة. إسرائيل ليست سببا لمعاداة السامية، بل هي مجرد عرض. وفي السنوات الـ 75 التي تلت المحرقة، ظلت هذه الفكرة في وضع حرج، لكنها لم تعد كذلك. يتضمن تعريف التحالف الدولي لمعاداة السامية لمعاداة السامية تحميل اليهودي العادي في أمريكا المسؤولية عن سياسات إسرائيل. لم يعد من الممكن السماح لهذا أن يكون مقبولا اجتماعيا. نحن على مفترق طرق يمكن أن يؤدي إلى عدم شعور اليهود بالترحيب في الولايات المتحدة ما لم يتم اتخاذ إجراء فوري.

8. تعليم أميركا عن خطر معاداة السامية: كانت معاداة السامية موجودة منذ أن ألقي نمرود باليهودي الأول إبراهيم في أتون النار. وارتفعت عمليات البحث على جوجل عن عبارة "اقتل اليهود" بنسبة 1800%؛ وارتفعت نسبة عبارة "هتلر كان على حق" بنسبة 120%؛ و"لماذا اليهود سيئون" بنسبة 450%. ولابد من تعليم الأطفال الأميركيين مخاطر أقدم أشكال التمييز، وهو الأكثر انتشاراً في أميركا. لا يمكن القضاء على معاداة السامية، ولكن يمكن التعامل معها بشكل مستمر وفعال لتعلم الدروس من المحرقة. وهذا يمكن أن يزيد من الردع ضد كراهية اليهود قبل وصول الأطفال إلى الحرم الجامعي.

9. جعل التعليم الإسرائيلي أساسًا لحفل بلوغ اليهودbar-mitzvah (مراسم التنشئة الدينية لصبي يهودي يبلغ من العمر 13 عامًا ويُعتبر مستعدًا للالتزام بالمبادئ الدينية ومؤهلاً للمشاركة في العبادة العامة.): يصل الطلاب اليهود إلى الحرم الجامعي وهم ليسوا على استعداد للدفاع عن إسرائيل ومواجهة معاداة السامية. مثلما لا نرسل أطفالنا إلى حي خطير في مدينة داخلية، نحتاج إلى إدراك مخاطر الحرم الجامعي. يجب أن يبدأ التعليم في إسرائيل قبل فترة طويلة من حفل بلوغ اليهود في إسرائيل. ويجب أن يكون إلزاميًا لطلاب الحانة وحفلات بلوغ اليهود في المعابد اليهودية لكل تيار ديني في الولايات المتحدة من الإصلاح إلى الحريديم، ومن لوس أنجلوس إلى لورانس. في معظم المعابد الإصلاحية والمحافظة، فإن التأثير على الأطفال لمعرفة من هم ينتهي عندما يبلغ حزبهم 13 عامًا، لذا فإن إلهام التعليم الإسرائيلي يجب أن يصبح شرطًا أساسيًا للحزب.

10. تحسين التعليم اليهودي في إسرائيل أيضًا: في حين أنه من الصحيح أنه يتم تعلم المزيد من التوراة في أرض إسرائيل أكثر من أي وقت مضى في التاريخ، إلا أن عدد اليهود غير المطلعين أكبر من أي وقت مضى.

إن الفظائع التي ارتكبت في السابع من أكتوبر التي لم تفرق بين اليهود الإسرائيليين الأكثر تديناً وبين اليهود الإسرائيليين العلمانيين يجب أن تلهم الصحوة اليهودية. إذا كان كونك يهودياً سبباً للقتل، فإن الإسرائيليين غير المتعلمين عن يهودية

التوراة يجب أن يبحثوا عن السبب الذي يجعل هذا سبباً للعيش. يجب تقديم التعليم غير القسري والملهم في تيار التعليم العلماني ويجب أن تنتشر برامج تعليم الكبار الترفيهية في المجتمعات العلمانية في جميع أنحاء إسرائيل.

وإذا تم تعلم هذه الدروس وتنفيذها، فربما يتم تذكر عام 2024 باعتباره العام الذي بدأت فيه البركات وانتهت فيه اللعنات أخيرًا.

* * *

جيروزاليم بوست: ماذا سيحدث لغزة بعد انتهاء الحرب؟ - الافتتاحية

قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مؤخرًا إنه من السابق لأوانه الحديث عن اليوم التالي حتى اليوم التالي، خاصة عندما يكون الجيش الإسرائيلي غارقًا في هجومه ضد حماس في غزة مع تزايد الخسائر في كلا الجانبين. لقد قيل وكتب الكثير في التكهنات حول "اليوم التالي" لحرب حماس. ما هي نهاية اللعبة بالنسبة لإسرائيل، بمجرد تحقيق أهدافها المتمثلة في هزيمة حماس وتأمين إطلاق سراح أكثر من مئة محتجز؛ ومع ذلك، يبدو هذا بمثابة تأجيل الإشكالية، لأن الحلول قد تكون إشكالية بالقدر نفسه، أو قد تخلق أزمة لائتلافه، أو بين إسرائيل والولايات المتحدة.

إن الدعم الثابت الذي تلقته إسرائيل من الرئيس جو بايدن طوال الحرب مبني على افتراض أن إسرائيل والولايات المتحدة تتقاسمان رؤية لغزة ما بعد حماس. ومع ذلك، فقد انكشفت انقسامات جذرية في تلك الرؤى. وتضغط الولايات المتحدة لتشكيل حكومة تقودها السلطة الفلسطينية في غزة ستؤدي في نهاية المطاف إلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد أوضح نتنياهو أن السلطة الفلسطينية، كما هي الآن مع محمود عباس كزعيم لها، مع سياساتها المتمثلة في دفع رواتب للإرهابيين المدانين وأسرهم وتعليم الكراهية لإسرائيل في مدارسها، لن تُسلم غزة. وتصر الولايات المتحدة أيضًا على أنه لا يجوز نقل سكان غزة خارج القطاع، حتى ولو مؤقتًا حفاظًا على سلامتهم في موقف يدعمه المجتمع الدولي وكذلك الجيران الذين أبرمت إسرائيل معهم معاهدات سلام، مصر والأردن.

وفي الوقت نفسه الذي يتعين عليه فيه التعامل مع هذه المعضلة، يحاول نتنياهو درء رغبات أعضاء ائتلافه وحزب الليكود، الذين لديهم أفكار خاصة بهم حول الشكل الذي يجب أن يبدو عليه اليوم التالي. وكان وزير المالية بتسلئيل سموتريتش هو الأعلى صوتا، حيث كرر يوم الأحد دعوته فلسطيني غزة إلى الهجرة "الطوعية" من خلال خطة دولية وترك أقلية صغيرة فقط وراءهم. وقال سموتريتش: "إذا كان هناك في غزة 100 ألف أو 200 ألف عربي وليس 2 مليون، فإن المفاوضات برمتها في اليوم التالي ستبدو مختلفة". "إنهم [الفلسطينيون] يريدون الرحيل. لقد تم احتجازهم قسراً ضد إرادتهم في غيتو لمدة 75 عامًا. لا أعتقد أن هناك أي شخص في إسرائيل لا يريد رؤية المستوطنات اليهودية في كل مكان. وإذا كانت غزة خالية من معظم الفلسطينيين الذين "نشأوا على طموح تدمير دولة إسرائيل... فإن معظم المجتمع الإسرائيلي سيقول لماذا لا، إنه مكان جميل، دعونا نجعل الصحراء تزدهر، لا يأتي ذلك". على حساب أحد."

وفي الأسبوع الماضي، قالت عضوة الكنيست تالي غوتليف من حزب الليكود في جلسة الكنيست العامة إن إسرائيل بحاجة إلى إعادة التوطين في غزة لتلقين الفلسطينيين درسا. وقالت: "كيف يمكنني إحراجه [عدوي]؟ أستطيع أن أغزو القطاع الشمالي

وأستوطنه. يمكننا أن نستقر هناك، ويمكننا إعادة بناء هذا البلد، وإعادته إلى مجده السابق... الاحتلال ليس أمراً مستحيلاً". الاحتلال ليس كلمة قذرة"."

إن التنافر اليميني المتطرف من جانب حلفاء نتنياهو الذي يتعارض تمامًا مع مواقف الولايات المتحدة، فضلاً عن الإجماع داخل إسرائيل، هو على الأرجح سبب تأجيل رئيس الوزراء مناقشة اليوم التالي، وتأجيل اجتماع بشأن ترتيبات ما بعد الحرب في قطاع غزة، وهو تأخير قيل إنه أحبط إدارة بايدن. ومن الممكن أن تتأخر القرارات، ولكن في نهاية المطاف سيكون لزاماً على نتنياهو أن يقود بجدية نقاشاً حول غزة ما بعد الحرب على النحو الذي يمكن سكانها من إعادة بناء حياتهم والحفاظ على أمن إسرائيل.

صرح وزير الابتكار والعلوم والتكنولوجيا أوفير كونيس لراديو كان يوم الاثنين أنه يعتقد أنه يمكن تحقيق توافق داخل الحكومة على أساس مبادئ تتمثل في أن إسرائيل ستنشئ منطقة عازلة تبلغ مساحتها 2-3 كيلومترات داخل غزة وأن الدولة الفلسطينية لن تكون كذلك. يتم تأسيسها. هذا هو الأساس للمحادثات والمناقشات، وليس تهديد سموتريش وغوتليف الصاخب. ومن أجل مصلحة البلاد، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة، ووحدتها في المستقبل يجب على نتنياهو كبح جماح هؤلاء الصاخبين ومواجهة التحديات الهائلة التي تواجه إسرائيل وغزة قبل اليوم التالي.

* * *

جيروزاليم بوست: تعميم أميركا لحماس ومعاداة السامية والإرهاب - رأي

بقلم دان ديكر، وخالد أبو طعمة

إن قيام حماس بجعل إسرائيل واليهود نازية يجب أن يؤخذ على محمل الجد. هذه الأيديولوجية المتطرفة تحرض على العنف ضد اليهود والمؤسسات اليهودية في أميركا الشمالية اليوم. إننا نشهد حاليًا ما لم يكن الكثيرون يعتقدون أنه سيناريو محتمل حتى 7 أكتوبر 2023:

.تعميم حماس في الولايات المتحدة. كان آلاف المتظاهرين في كل المدن الأميركية وأكثر من 200 حرم جامعي يطالبون بتدمير الدولة ذات الأغلبية اليهودية الديمقراطية الصغيرة بدلاً من الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية مسالمة إلى جانب إسرائيل. يتظاهر المتظاهرون المؤيدون لداعش وحماس من أجل "المقاومة" ضد "الظالم" الإسرائيلي الذي وصفوه بأنه دولة الفصل العنصري النازية والإبادة الجماعية التي يجب تدميرها. وكي نكون واضحين، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، ظل عشرات الآلاف من طلاب الجامعات الأميركية وأعضاء هيئة التدريس والمؤيدين يهتفون: "من النهر إلى البحر، فلسطين ستتحرر"، وهي دعوة إلى الإبادة الجماعية والقتل السياسي للدولة القومية الديمقراطية الوحيدة ذات الأغلبية اليهودية مع الأغلبية العربية الإسلامية الثالثة والعشرين..

إن هذه الدعوة العلنية الفخورة والواضحة للإبادة الجماعية ضد الشعب اليهودي الذي يعيش في إسرائيل ليست بديهية. فمنذ العام 1993 وإطلاق اتفاقيات أوسلو للسلام، كان الخطاب الغربي يتحدد في المقام الأول من خلال عملية سلام مضمونة وشاهدة دوليا، ومصممة لإنشاء كيان فلسطيني مستقل. حكومة مستقلة، وقوات أمنية، ودبلوماسيين دوليين في أكثر من 100 دولة. ولكن ما أصبح واضحاً على مدى الأعوام الثلاثين الماضية من عملية أوسلو هو أن السلطة الفلسطينية وقادتها، ياسر عرفات، ومن بعده محمود عباس خلقوا وضخموا سردية الجهاد (الحرب المقدسة) والنازية الإسرائيلية. علاوة

على ذلك، كانت سياسة السلطة الفلسطينية المتمثلة في دفع رواتب سنوية تحفيزية لقتل الإسرائيليين على مدى العقود الثلاثة الماضية سبباً في تشكيل جيل ونصف من الشباب الفلسطيني الذين أصبحوا متطرفين ومستعدين لارتكاب جرائم القتل من أجل المال والتضحية بأنفسهم كشهداء. ومن المفارقات أن معاداة السامية الحالية والإبادة الجماعية التي تجتاح العواصم والمدن الغربية باسم أجندة تقدمية تنبع من الجذور الإسلامية العميقة المذكورة أعلاه.

طلاب من أجل العدالة في فلسطين الخبيثة

تأسست جماعة طلاب من أجل العدالة في فلسطينStudents for Justice in Palestine ، وهي جماعة مرتبطة بحماس، على يد أحد اللاجئين السياسيين التابعين لحماس، وهو البروفيسور حاتم بازيان من جامعة كاليفورنيا في بيركلي الذي يرأس الآن كلية الزيتونة الإسلامية. وكان بازيان قد ترأس منظمة المسلمين الأميركيين من أجل فلسطين (AMP) التي كانت الممول الرئيس لـSJP منذ تأسيس AMP عام 2005.

SJP ليست منظمة طلابية شعبية. وقد أصبح ذلك واضحاً منذ الفظائع التي ارتكبتها حماس في السابع من تشرين الأول/أكتوبر. وبصرف النظر عن تعويذة "النهر إلى البحر" التي تُسمع في ما يقرب من 200 حرم جامعي، فإنها اليوم تقتبس أو تردد شعارات وخطابات من ميثاق حماس لعام 1988 وقادتها.

سنوات من خطاب الإبادة الجماعية في الجامعات قد وصلت الآن إلى دائرة كاملة لمطاردة ومطاردة يهود الولايات المتحدة. لقد فشلت إسرائيل الرسمية والمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والقيادة اليهودية في الشتات في مواجهة عقود من الحملة الضخمة لتشويه سمعة إسرائيل ونزع الشرعية عنها وتجريدها من إنسانيتها. وقد برر الكثيرون في المجتمع المؤيد لإسرائيل حملة محو إسرائيل هذه وأضفوا الشرعية عليها، واصفين خطابها بأنه مجرد انتقاد سياسي مشروع.

يقدم يوم 7 أكتوبر السياق والدليل على تقارب هذا الخطاب حول تدمير إسرائيل مع استئصال الإسرائيليين واليهود أينما يعيشون. ولا يقتصر خطاب الجهاد على الإبادة الجماعية على إسرائيل. ربما سمع أولئك الذين يستمعون بعناية لقادة حماس نية ارتكاب جريمة القتل الجماعي في 7 أكتوبر "مرارًا وتكرارًا".

وقال غازي حمد عضو المكتب السياسي لحركة حماس: إن طوفان الأقصى هو المرة الأولى فقط، وسيكون هناك ثانية وثالثة ورابعة. وهدد مسؤول كبير آخر في حماس، محمود الزهار، باستهداف اليهود "أينما كانوا". وقد امتدت هجمات حماس الخطابية بالفعل إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، حيث أصبحت المنشآت والمجتمعات المؤيدة لإسرائيل واليهودية الآن أهدافاً.

إن هذه الأيديولوجية المتطرفة تحرض على العنف ضد اليهود والمؤسسات اليهودية في أميركا الشمالية اليوم. وتمتد جذور خطاب حماس النازي اليوم إلى 50 عامًا من هذه الاتهامات ضد إسرائيل. فخطاب ياسر عرفات سيئ السمعة في الأمم المتحدة عام 1974 اتهم إسرائيل بأنها دولة عنصرية وغير شرعية، وأعقب خطابه "البندقية والجراب" قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السيئ السمعة الرقم 3379 عام 1975 اعتبار "الصهيونية عنصرية"، وبقي في وثائق الأمم المتحدة لمدة 16 عامًا. تم نقل تشهير الفصل العنصري الإسرائيلي إلى مؤتمر ديربان الأول عام 2001 الذي أقرته الأمم المتحدة وأعاد صياغة إسرائيل كدولة عنصرية ومجرمة حرب تمارس الإبادة الجماعية ويجب القضاء عليها من مجتمع الأمم.

لقد فشل الكثير من القيادات اليهودية في الشتات في فهم خطورة هذه الاتهامات القاتلة والتداعيات المترتبة على تفشي معاداة السامية والعنف ضد اليهود على نطاق واسع الذي نشهده اليوم في الولايات المتحدة. وعقب 7 أكتوبر/تشرين الأول، أصبحت إسرائيل ويهود الشتات مستهدفين بالتصفية. نحن على الجانب نفسه كما قال المبعوث الإسرائيلي الخاص لمكافحة معاداة السامية، ميشال كوتلر-ونش.

الآن هو الوقت المناسب للعمل. وكانت المسيرة التي ضمت 300 ألف شخص إلى واشنطن في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بداية جيدة. والآن يتعين على إسرائيل أن تأخذ زمام المبادرة في عرض شريط الفيديو الخاص بالفظائع التي ارتكبت في السابع من أكتوبر/تشرين الأول على كل مجتمع يهودي في مختلف أنحاء أميركا الشمالية كي تكشف الأسباب التي تجعل إسرائيل عازمة على اتخاذ كل التدابير اللازمة لإعادة محتجزيها والقضاء على حماس.

الآن هو الوقت المناسب للوحدة. ويجب على إسرائيل الآن أن تعمل مع المسؤولين الفيدراليين والمحليين الأميركيين لإغلاق كل فروع حرم جامعة SJP أثناء تطبيق الباب السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964. ويجب تعظيم هذه المبادرة من خلال حملة إعلامية ضخمة في الولايات المتحدة تكشف جذور هذه المنظمة الجهادية التي تشكل واحدة من أكبر التهديدات التي يواجهها جيل الشباب من اليهود منذ العصر النازي.

* * *

جيروزاليم بوست: وسائل التواصل الاجتماعي تخلق جيلا جديدا من شباب هتلر- رأي.

بقلم جوانا لانداو

تثير أوجه التشابه بين أساليب الاتصال الجماهيري التي اتبعها النازيون وحماس تساؤلات مشؤومة حول تأثير وسائل التواصل الاجتماعي المحتمل إذا استخدمتها قوى الإبادة الجماعية. في أيار\مايو 2019، يوم ذكرى المحرقة في إسرائيل تم إطلاق مبادرة رقمية مدمرة تسمى @Eva.Stories على إنستغرام في محاولة لسد الفجوة بين المراهقين اليوم والذاكرة البعيدة للمحرقة. لمدة 24 ساعة، تم نشر سلسلة من المقاطع مدتها 60 ثانية على Instagram Stories، تصور - بشكل مباشر - تجربة فتاة مجرية شابة في أوائل الأربعينيات استنادًا إلى مذكراتها قبل وفاتها. شعار الحملة هو "ماذا لو كانت الفتاة تمتلك إنستغرام أثناء المحرقة؟" تهدف إلى جذب انتباه الجيل الجديد الملتصق بشاشاتهم. القصة التي بدأت بسرور أخذت منعطفًا قاتمًا وسجلت كابوس إيفا المروع حتى النهاية. جمعت @Eva.Stories مليون متابع تقريبًا بين عشية وضحاها، ما يمثل علامة فارقة في مجال التوعية التعليمية.

تظهر ملاحظة مهمة عند التعمق في المحتوى: كانت إيفا الشخصية الوحيدة في كل المشاهد، مع هاتف ذكي وإمكانية الوصول إلى Instagram. إن غياب هذه التكنولوجيا في السياق الأوسع لعصر المحرقة يثير سؤالاً مخيفاً. ماذا لو كان الجميع، بما في ذلك والد الدعاية النازية، جوزيف جوبلز، قادرين على الوصول إلى إنستغرام وغيره من منصات وسائل التواصل الاجتماعي خلال تلك السنوات المضطربة؟ ما مدى سرعة تحقيق تطلعات الحركة النازية؟ كم عدد الملايين من الأرواح البريئة التي كانت ستفقد مثل حياة إيفا؟
تقدم أحداث 7 أكتوبر 2023، وبشكل أكثر تحديدًا ما أعقبها على الإنترنت وخارجه، معاينة مخيفة للإجابة عن هذه الأسئلة.

ومن بين المواد التي تم اكتشافها في معاقل حماس نسخة باللغة العربية من كتاب هتلر "كفاحي"، ونعرف من البيانات الأخرى التي تم جمعها أن هؤلاء يعتبرون الحركة النازية مصدر إلهام في ضوء رغبتهم المشتركة في التوصل إلى "الحل النهائي".

يعكس آخر تحديث لاستطلاع جامعة هارفارد/هاريس كابس في الولايات المتحدة التأثير المدمر الذي تخلفه منصات وسائل الإعلام الاجتماعية على جيل Z في أميركا الذين تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 24 عاما، ويقدم نظرة ثاقبة لا تقدر بثمن حول قوة التكنولوجيا في دفع أجيال بأكملها إلى التطرف. إن Instagram وTikTok وX، غير المنظمين والخارجين عن السيطرة، هي المكان الذي تدور فيه معظم المحادثات حول الحرب بين إسرائيل وحماس. والنتائج مثيرة للقلق.

علينا أن نفتتح الفقرات التالية بتذكير مهم للمجتمع المؤيد لإسرائيل: في هذا الوقت، أي ما يقرب من ثلاثة أشهر منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، تؤكد استطلاعات الرأي أن معظم الأميركيين يدعمون إسرائيل في حربها ضد حماس، وتأييد تقديم إدارة بايدن المساعدات لإسرائيل لشن هذه الحرب. من المهم أن نتذكر ذلك، لأنه على المدى القصير، علينا أن نراقب الكرة وألا ندع مخاوفنا بشأن المجموعات الأصغر سنًا تسيطر على حكمنا بشأن ما يجب القيام به الآن.

ويكشف تحديث ديسمبر/كانون الأول للاستطلاع المذكور آنفاً أن معظم الشباب الأميركيين يتفقون مع نظرائهم الأكبر سناً على أن حماس منظمة إرهابية، وأن هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول كان بمثابة إبادة جماعية ضد اليهود، وأن حماس تستخدم الدروع البشرية والاغتصاب كحرب. ولكن في الوقت نفسه، فإن 60% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا ينحرفون بشدة عن الأجيال الأكبر سناً ويعتقدون أن هجوم 7 أكتوبر يمكن تبريره بمظالم الفلسطينيين (وهو ما يمثل زيادة عن 56% في نوفمبر). ويتوافق هذا مع ارتفاع مثير للقلق في مستوى الدعم الذي أعربت عنه هذه الفئة لحماس. المنظمة الإرهابية المحظورة في الولايات المتحدة وأغلب بلدان العالم. حيث ارتفعت نسبة التأييد من 45% في الشهر الماضي إلى 50% في ديسمبر/كانون الأول.

إن هذه الزيادة الكبيرة في الدعم الصريح للمنظمة يجب أن ترفع راية حمراء لجميع الأميركيين، وتتجاوز المخاوف المتعلقة باليهود وإسرائيل وحدهما. وينظر الإرهابيون الإسلاميون إلى كل غير المؤمنين على أنهم "كفار" وقد أصبحوا جاهزين للقضاء عليهم. إنها فقط مسألة الترتيب الذي نأتي به.

ومما يزيد من الارتباك، أنه وفي حين أن 70% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا يعتقدون أن الدعوة إلى الإبادة الجماعية لليهود في الحرم الجامعي تشكل خطاب كراهية ومضايقات، ويعتقد 71% أن رؤساء الجامعات الذين يرفضون الدعوات للإبادة الجماعية باعتبارها غير مضايقة يجب أن يستقيلوا، 53 يجادل % في نفس الوقت بأن الطلاب يجب أن يكونوا أحرارًا، وألا يضطروا إلى مواجهة إجراءات انتهاك قواعد الجامعة. ويعكس هذا التناقض الواضح فهماً ثنائياً للحياة بين جيل الشباب الذي يناضل من أجل التوفيق بين حقين أساسيين منصوص عليهما في الوثائق التأسيسية للدولة: الحق في حرية التعبير والحق في الحماية من المضايقات وخطاب الكراهية.

إن تصنيف هؤلاء الأفراد - نصف صناع القرار في أميركا في المستقبل - كمعادين للسامية يبالغ في تبسيط القضية ويجلب دوافع خفية قد لا تكون موجودة في عقولهم الشابة والمتخلفة. ، ومن الواضح أن هناك "تفكير جماعي" و"إشارات فضيلة" تلعب دورها على وسائل التواصل الاجتماعي. إنه يمثل عجزًا ملحوظًا عن تفكيك المفاهيم المعقدة، وكلها تعتمد على الاستعداد لإلغاء الثقافة واليقظة والاستحقاق الذي قد لا يكونون على دراية به.

وما تؤكده نتائج هذا الاستطلاع وغيره من الاستطلاعات المماثلة هو الحاجة الملحة إلى إصلاح شامل للنظام التعليمي الأميركي لمعالجة وجهات النظر المتضاربة والتصدي للتفكير الثنائي. ولا يتعلق الأمر باليهود و/أو إسرائيل فقط، ولهذا السبب كان يوم السابع من أكتوبر بمثابة نداء استيقاظ لجميع الأميركيين، بل ولمواطني الديمقراطيات الليبرالية الآخرين.

لقد أبحرت سفينة تيتانيك التطرف من الجيل Z في أميركا بالفعل؛ والآن يتعين على قيادتها أن تقرر ما يجب أن تفعله وأفضل السبل للإبحار بالسفينة بعيداً عن الارتطام الحتمي بجبل جليدي في محرقة ثانية .وهذه المرة في هيئة أغبياء مفيدين يأخذونها خطوة إلى الأمام من خلال إقامة الخلافة الإسلامية. وقد تم تقديم الاقتراحات حول كيفية القيام بذلك على نطاق واسع، وقبل السابع من أكتوبر بفترة طويلة.

إن الدعوة إلى التنظيم الذاتي للمنصات الإعلامية الرائدة من قبل أصحابها ليست جديدة .ولكن الوقت قد فات بالنسبة للبشرية لإلقاء مسؤولية إنقاذ نفسها على عاتق إيلون ماسك، أو مارك زوكربيرج، أو الحكومة الصينية (الأخيرة، بطبيعة الحال، جزء من المشكلة ويشجعها كثيرًا). إذا كانت أميركا لا تريد أن يقلد جيلها الشباب النازي ويدخل في عصر جديد مظلم، فيتعين عليها التحرك الآن قبل فوات الأوان. ينبغي تعرف منصات التواصل الاجتماعي على حقيقتها: منصات الإعلام والإعلان. وعلى هذا النحو، يجب أن تنظمها الحكومة.

وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لتأثير الذكاء الاصطناعي (AI) والتكنولوجيا ذات الصلة التي أصبحت عنصرا أساسيا في المجتمع مع دخولنا عام 2024. وهذه أداة أخرى، إذا لم تنظمها الحكومة، فلديها القدرة على تحويلنا إلى بيادق خاملة في لعبة يلعبها ممثلون أشرار ذوو طموحات لا أحد منا يريد حتى أن يتخيلها. وتستخدم حماس بالفعل عشرات الآلاف من الروبوتات على الإنترنت للقيام بمناصرتها وغسل أدمغتها؛ تيتانيك بشكل جيد.

هناك، بطبيعة الحال، العديد من التهديدات الغادرة الملحة لوجودنا كديمقراطيات ليبرالية. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء حاسم. ولا يمكن للعالم أن يسمح لغوبلز القرن الحادي والعشرين باستغلال قوة وسائل التواصل الاجتماعي والتقدم التكنولوجي لتحقيق أهداف شائنة. ويتعين على زعماء الديمقراطيات الغربية تحمل المسؤولية عن توجيه سفينة الجيل Z بعيدا عن مياه التطرف المحفوفة بالمخاطر من خلال الحد من قدرة المتطرفين على الوصول إلى هذه المنصات والتكنولوجيات والسيطرة عليها. إن إرث المحرقة لا يتطلب أقل من ذلك.

* * *

جيروزاليم بوست: لماذا يكره الناس اليهود؟ هل معاداة السامية اليوم مختلفة؟ - رأي

بقلم ميكا هالبيرن

كان ينبغي أن تحوّل الأسئلة التي ظل اليهود في العالم يتصارعون معها منذ 7 أكتوبر. المذبحة والحرب اللاحقة عالمًا مرعوبًا ضد هؤلاء الهمجيين، لكن تحولت بدلاً من ذلك إلى مهرجان ضخم من الكراهية لليهود. فقد تفجرت مظاهر الدعم لحماس في مختلف أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا، في حين أصبح الدعم لليهود الضحايا، الآن في مستوى منخفض، وكما يعلم اليهود جيدًا أن كراهية اليهود ليست جديدة. إنها موجودة، اليوم، هذه الكراهية لليهود مختلفة. قبل وقت طويل من 7 أكتوبر 2023، كانت الإجابة السهلة هي أن كراهية اليهود كراهية دينية مسيحية لليهود. بكل وضوح وبساطة، قتل اليهود يسوع، وبالتالي كانوا مكروهين. لكن الآن، هذه الإجابة ليس لها أي مصداقية. في هجمات اليوم ضد اليهود، نادرًا ما نواجه تلك

الاستعارات المسيحية القديمة ضد اليهود، وبالقرب من يومنا هذا، كانت الغيرة هي الإجابة الشائعة الأخرى. كان الأشخاص الذين يكرهون اليهود مستاءين من الدور الذي حققه اليهود لأنفسهم في المجتمع. لقد انتقدوا اليهود لأنهم كانوا يشعرون بالغيرة. ثم كان هناك أولئك العنصريين. لقد نظروا إلى اليهود كمتطفلين وغرباء يغزون الثقافة المضيفة لهم، وباعتبارهم عنصريين، كانوا يحاولون حماية مجتمعهم من التلوث والتمييع. لقد كان اليهود يلوثون نقاء وأصالة مجتمعهم. ربما يكون هناك عدد قليل من اليهود، ولكن بالتأكيد ليس الكثير منهم.

هذه الإجابات القديمة تجيب جزئيًا فقط عن أسئلة اليوم. ولكن لا ينبغي أبدا تجاهل التاريخ. واليوم من الأجدر أن نخصص وقتنا لفهم أصول كراهية اليهود. ففي سبعينيات القرن التاسع عشر، ظهر علم العنصرية. لقد طور العنصريون الأصليون فلسفة لحماية المجتمع من اليهود. لم يكن علمهم الجديد مبنيًا على الصورة النمطية الدينية القديمة لليهودي. بالنسبة لهذا العنصري الجديد، كانت الكراهية اليهودية التقليدية موجهة إلى غير المتعلمين وغير المثقفين. لقد أدركوا أن كراهيتهم القديمة قديمة ولا تليق بالألماني الجديد أو الفرنسي الجديد. وكان لا بد من اختراع شكل جديد من الكراهية. يجب إنشاء كلمة جديدة. وهكذا، في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، طور أشخاص مثل فيلهلم مار في ألمانيا وإدوارد دروموند في فرنسا فلسفة جديدة. وكان مار هو من صاغ مصطلحًا جديدًا: معاداة السامية. لقد أطلقوا على أنفسهم اسم "العنصريين" و"معادي السامية" بكل فخر، مما يدل على وطنيتهم المتطرفة. وفي المنشورات الشهيرة التي نشرت رسالتهم - "انتصار اليهودية على الألمانية" لمار، و"فرنسا اليهودية" لدرمونت - "فرنسا اليهودية"، أشاروا إلى نقاط متطابقة تقريبًا: إن حرية وصول اليهود إلى المجتمع ستغير طبيعة المجتمع. ألمانيا لن تكون نفس ألمانيا وفرنسا لن تكون نفس فرنسا.

تم إنشاء هذا الشكل الجديد من الكراهية لحماية المجتمع المضيف من التأثيرات الخارجية غير الألمانية أو غير الفرنسية. لحمايتهم من تأثيرات الغرباء – اليهودي. إن كراهية اليهود اليوم مختلفة. إنه، بصراحة، مزيج من القديم والجديد. إنها إهانة لمعادي السامية في القديم. لقد كان لديهم، على الأقل، أيديولوجية. كارهي اليوم ليس لديهم سوى الكراهية، حماسة عاطفية من الكراهية. واليوم، تُستبدل الكراهية الدينية لليهود بكراهية المسيحيين بكراهية المسلمين، وهو ما يأتي مع سلسلة كاملة من نظريات المؤامرة حول إسرائيل واليهود. وهذا ما يفسر بالتأكيد حماس التي ترى أن قتل اليهود واجب إسلامي.

ثم هناك العنصر المناهض للغرب والاستعمار الذي يغذي الرفض التام لإسرائيل. ويتم تصنيف اليهود مع إسرائيل باعتبارها قوة استعمارية عنصرية. بالنسبة لهؤلاء الكارهين لليهود فإن حماس تمثل جميع الفلسطينيين وإسرائيل تمثل جميع اليهود.

ولهذا السبب يقف كارهو اليهود الجدد إلى جانب حماس. هذه هي الطريقة التي يمكنهم من خلالها الوقوف إلى جانب الإرهابي والقاتل الجماعي على حساب الضحية أو الأمة التي تتصرف دفاعًا عن النفس. وفي رأيهم - الذي تشكله وسائل التواصل الاجتماعي في كثير من الأحيان - لم يكن لإسرائيل واليهود الحق في التواجد هناك في المقام الأول. وفي رأيهم، فحقهم في أن يكرهوا اليهود لا يقل عن حق حماس في القتل الجماعي والاغتصاب واختطاف اليهود. وهناك أولئك الذين يعتبرون أن كراهية اليهود وإجبار الآخرين على الانضمام إلى كراهيتهم شكل من أشكال الالتزام الديني الإسلامي. بالنسبة لحماس، هذا واجب ديني. ولهذا السبب يُسمع هتاف "الله أكبر" تقريبًا في كل مسيرة مؤيدة لحماس ومعادية لليهود.

بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، ستستمر كراهية اليهود لفترة طويلة. ويتطلب إيقافها جهدًا قويًا في إعادة التثقيف. ويتطلب فرض قواعد السلوك والقوانين على وسائل التواصل الاجتماعي. ويتطلب الأمر أشخاصا طيبين لمعاقبة الذين ينتهكون تلك القواعد. ويتطلب المساءلة. لقد نسيت الجماهير أن الحق في حرية التعبير محدودا عندما يصل إلى حد التحريض.

ولهذا السبب يكرهوننا كثيرًا.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: بينما يناقش السياسيون مستقبل غزة، فإن نتنياهو ليس في عجلة من أمره لإصدار الخطة

بقلم سام سوكول

في مواجهة الضغوط الأميركية لإعادة حكم السلطة الفلسطينية في غزة وشركاء الائتلاف يدعون إلى إعادة توطين القطاع، بقي نتنياهو صامتا تقريبا بشأن رؤيته لما بعد الحرب

عند انضمامه إلى الائتلاف الحاكم عقب الهجوم الوحشي الذي شنته حماس في 7 أكتوبر، طالب زعيم حزب الوحدة الوطنية بيني غانتس بوضع استراتيجية للخروج من غزة، مرددًا التحذيرات الأميركية من أن إسرائيل لا يمكن أن تتورط في غزة إلى أجل غير مسمى. ولكن بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من القتال في قطاع غزة، لم توضح الحكومة بعد الخطوط العريضة الواضحة لخططها لتجنب أن تجد نفسها تحافظ على عملية إعادة احتلال طويلة إذا هزمت حماس التي تحكم القطاع الساحلي منذ عام 2007. وظلت التصريحات السياسية الصادرة عن اسرائيل متناقضة وغامضة، فقد ذكر بعض المسؤولين، مثل وزير الدفاع يوآف غالانت، أن الحرب ستنتهي بـ"إزالة مسؤولية إسرائيل عن الحياة اليومية في قطاع غزة". ودفع آخرون، مثل وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، من أجل إعادة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية هناك.

في غضون ذلك، ورد أن نتنياهو رفض طلبات عديدة من قادة أمنيين لإجراء مداولات حول ترتيبات ما بعد الحرب في الأيام الأخيرة. وفي الخميس الماضي، ألغى اجتماعا لمجلس الوزراء الحربي حول هذه القضية بعد ضغوط من شركائه في الائتلاف اليميني المتطرف. وبدلا من ذلك، قال مكتب نتنياهو إنه أصدر تعليماته لكبار المقربين منه، بما في ذلك وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر الذي كان في واشنطن مؤخرا لمناقشة "الحكم والأمن في غزة" مع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، للتحضير لمداولات أولية حول هذه المسألة. ويقال إن رفض نتنياهو عقد أي اجتماعات من هذا القبيل حتى الآن يرجع إلى عدم رغبته في الكشف عن الدور المتوقع الذي سيؤديه مسؤولو السلطة الفلسطينية في إدارة الشؤون المدنية في غزة بعد الحرب، ولأن مثل هذه المناقشات من شأنها أن تثير أزمة ائتلافية.

وقد أثار هذا النهج غضب شركائه الأكثر وسطية، فقد أعرب غانتس الأسبوع الماضي عن اعتقاده بأنه "يجب على الجيش أن يعرف ما هو مخطط [للمرحلة التالية من الحرب] للاستعداد لاستمرار القتال"، حسب ما ذكرت القناة 13.

كما أثارت انتقادات المعارضة، حيث زعمت زعيمة حزب العمل المنتهية ولايتها ميراف ميخائيلي أن نتنياهو يرفض مناقشة خططه لما بعد الحرب لأن "اليوم التالي بالنسبة له هو يوم عودته إلى المنزل وهو يفعل كل شيء لمنع ذلك".

تزايد التوتر مع واشنطن

أعلنت إسرائيل الحرب على حماس بعد أن اقتحمت حدودها الجنوبية في 7 أكتوبر، وعقب الهجوم، عرضت الولايات المتحدة دعما قويا لإسرائيل في حربها ضد حماس في قطاع غزة. لكن الحلفاء على خلاف متزايد بشأن ما سيحدث لغزة بمجرد انتهاء الحرب. وقال مسؤول إسرائيلي كبير في مؤتمر صحفي هذا الشهر إن إسرائيل لا ترغب في إدارة حياة 2.2 مليون

فلسطيني في غزة وتفضل "رؤية إدارة محلية يرأسها الفلسطينيون"، حتى لو كانت هذه النتيجة "قد تستغرق وقتا". "وعلى الرغم من ذلك، أعرب نتنياهو مراراً وتكراراً عن معارضته لسيطرة السلطة الفلسطينية على غزة بعد الحرب، معلناً أن غزة يجب أن تكون منزوعة السلاح، وذكر أن إسرائيل تريد إنشاء منطقة عازلة لمنع تكرار هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول.كما استبعد نتنياهو فكرة إرسال قوات حفظ سلام أجنبية، قائلا إن الجيش الإسرائيلي وحده هو الذي يمكنه ضمان بقاء غزة منزوعة السلاح. تقول الولايات المتحدة إنها تعارض وقف إطلاق النار الذي من شأنه أن يبقي حماس على حالها، حيث تعهدت الحركة بمواصلة تنفيذ هجمات على إسرائيل من النوع الذي نفذته في 7 أكتوبر.

لكن واشنطن تصر أيضًا على أن السلطة الفلسطينية - التي اتهمتها إسرائيل بدعم الإرهاب من خلال التعليم، ودفع الرواتب للإرهابيين والفشل في إدانة الفظائع التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر - ستملأ في نهاية المطاف الفراغ لإعادة توحيد الضفة الغربية وغزة تحت كيان سياسي واحد وتمهد الطريق للصراع الإسرائيلي الفلسطيني نحو حل الدولتين في نهاية المطاف.

تعترف الولايات المتحدة بأن السلطة الفلسطينية التي لم تعقد انتخابات منذ 17 عامًا وتستمر شعبيتها في الانخفاض وسط مزاعم طويلة الأمد بالفساد والوجود الإسرائيلي المتزايد في الضفة الغربية ستحتاج إلى "تجديد شبابها" قبل أن تتمكن من تولي مهامها. المسؤولية عن قطاع غزة.

بدا في البداية أن إسرائيل خففت موقفها بشأن هذه القضية في الشهر الماضي عندما ألمح مستشار الأمن القومي تساحي هنغبي في مقال افتتاحي إلى أنه في حين أن السلطة الفلسطينية ليست مستعدة حاليًا لحكم غزة، فمن المحتمل إصلاحها، وأن اسرائيل "مستعدة لهذا". جهد." ومع ذلك، سرعان ما تراجع أحد المسؤولين عن تعليقاته، وأعلن في مؤتمر صحفي غير رسمي أنه "أسيء فهمها".

وقال سياسيان إقليميان لرويترز إن إسرائيل تفضل سلطة متعددة الجنسيات تضم حلفاء عربا ومجلسا فلسطينيا وتكنوقراط. لكن معظم الدول العربية غير راغب في المشاركة. قال مسؤولون عرب وأميركيون لتايمز أوف إسرائيل مرارا وتكرارا خلال الشهرين الماضيين إن الدعم العربي لإعادة إعمار غزة ليس أمرا مفروغا منه، وأنه في أفضل الأحوال سيكون بمثابة بديل حتى تصبح السلطة الفلسطينية مستعدة لتولي المسؤولية والتقدم حل الدولتين. وصرحت الإمارات ردا على ما يبدو على ادعاء نتنياهو بأن الإمارات والسعودية ستمولان إعادة إعمار قطاع غزة، أنها بحاجة إلى "رؤية خطة حل الدولتين القابلة للحياة، وخارطة طريق جادة". قبل أن نتحدث عن اليوم التالي وإعادة بناء البنية التحتية في غزة".

وبالنظر إلى أن المسؤولين الإسرائيليين صرحوا بأن "حل الدولتين بعد ما حدث في 7 أكتوبر/تشرين الأول هو مكافأة لحماس"، فمن المرجح أنه سيكون هناك شكل من أشكال الاحتلال الممتد بما يتماشى مع أنموذج الضفة الغربية: سلطة معينة تدير الشؤون المدنية بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية. وقال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إنه لن يوافق على العودة إلى غزة إلا إذا كان ذلك جزءا من خطة أوسع تهدف إلى إقامة دولة مستقلة تشمل الضفة الغربية وشرق القدس أيضا. واستولت إسرائيل على الأراضي الثلاث في حرب الأيام الستة عام 1967 وقطاع غزة بالكامل عام 2005.

التوطين والهجرة

وفي حين يظل نتنياهو حذرا بشأن خططه لفترة ما بعد الحرب، فإن أعضاء ائتلافه اليميني المتطرف كانوا أقل تحفظا، فقد روجوا لمجموعة متنوعة من سيناريوهات "اليوم التالي" التي من غير المرجح أن تحظى بدعم محلي أو دولي واسع النطاق. وقد

دفع العديد من المشرعين، بما في ذلك أعضاء في مجلس الوزراء، لما يسمونه "إعادة التوطين الطوعي" للفلسطينيين من غزة، وهي سياسة رفضها نتنياهو بشدة – الذي حذر أعضاء مجلس الوزراء بشدة الشهر الماضي من عدم مراعاة كلماتهم بعد وزير الزراعة آفي. لقد أعلن ديختر أن الحرب ضد حماس "نكبة غزة". (النكبة هي الكلمة العربية التي تعني "الكارثة"، ويستخدمها العديد من العرب لوصف تهجير الفلسطينيين خلال حرب الاستقلال عام 1948).

وقالت مصر والأردن إنهما لن تقبلا أي وضع يؤدي إلى اقتلاع الفلسطينيين من منازلهم، ووصف وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن فكرة نقل الناس من غزة بأنها "غير مجدية". وقد أدت العمليات الجوية والبرية الإسرائيلية في غزة إلى نزوح حوالي 1.9 مليون شخص داخليا، في المقام الأول إلى جنوب القطاع الساحلي، الذي دعا الجيش الإسرائيلي المدنيين إلى الفرار إليه لتجنب الوقوع في القتال.

في الأسبوع الذي تلا تحذير نتنياهو لوزرائه، حظيت فكرة نقل السكان التي كانت تعتبر ذات يوم وجهة نظر هامشية يتبناها أعضاء حركة كاهانا القومية المتطرفة بأهمية متجددة في الخطاب السياسي الإسرائيلي عندما تولى عضوا الكنيست داني دانون (الليكود) ورام بن منصبهما. نشر باراك (يش عتيد) مقالة افتتاحية لفي صحيفة وول ستريت جورنال، دعا فيها "الدول في العالم إلى قبول أعداد محدودة من العائلات الغزية التي أعربت عن رغبتها في الانتقال إلى مكان آخر".

وقد رحب باقتراحهم وزير المالية بتسلئيل سموتريش الذي وصف مبادرتهم بأنها "الحل الإنساني الصحيح لسكان غزة"، ووزير الأمن القومي إيتامار بن غفير الذي أعلن أنه "في لحظة الحقيقة، الجميع يتحدث عن القوة اليهودية". "- وهو تلاعب باسم حزبه "عوتسما يهوديت". وكتبت وزيرة المخابرات في حزب الليكود جيلا غمليئيل في صحيفة "جيروزاليم بوست" بعد أيام، بحثت في إمكانية تعزيز "إعادة التوطين الطوعي للفلسطينيين في غزة خارج القطاع لأسباب إنسانية، وبدلاً من تحويل الأموال لإعادة بناء غزة أو الأونروا الفاشلة، يمكن للمجتمع الدولي المساعدة في تكاليف إعادة التوطين، ومساعدة سكان غزة على بناء حياة جديدة في بلدانهم المضيفة الجديدة".

كما دعا البعض في اليمين إلى إعادة إنشاء كتلة غوش قطيف الاستيطانية التي تم إخلاؤها أثناء الانفصال عن غزة عام 2005. وتعارض هذه الخطوة غالبية الإسرائيليين.

وعلى الرغم من أن نتنياهو ناقش الحفاظ على السيطرة الأمنية في غزة، إلا أنه لم ينطق بكلمة "احتلال". وقد تم طرح الفكرة من قبل أعضاء في ائتلافه اليميني المتطرف مثل وزير التراث عميحاي إلياهو الذي رأى أن إسرائيل "يجب أن تحتل قطاع غزة بالكامل" بعد الحرب، علما أنه وبينما يريد "إعادة إنشاء المستوطنات" في القطاع فقد أضاف: "هذا ليس بالضرورة الوقت المناسب لذلك".

وفي حديثه لأخبار القناة 12 يوم الأحد، دعا سموتريتش إلى مناقشة إحياء المستوطنات المدنية، مضيفا أنه يعتقد أن السيطرة المدنية الإسرائيلية ستكون ضرورية للحفاظ على النظام في قطاع غزة. وقال سموتريش: "سنكون تحت السيطرة الأمنية، وسنحتاج إلى أن تكون هناك [سيطرة] مدنية". "أنا مع تغيير الواقع في غزة بشكل كامل، وإجراء محادثة حول المستوطنات في قطاع غزة... سنحتاج إلى الحكم هناك لفترة طويلة... إذا أردنا أن نكون هناك عسكريًا، علينا أن نكون هناك في دولة مدنية."

منتقدا "الصعوبة التي تواجهها الحكومة في وضع خطة من شأنها أن تعطي للجيش والمؤسسة السياسية هدفا استراتيجيا للحرب"، أصدر زعيم المعارضة يائير لابيد الشهر الماضي خطته الخاصة التي تدعو إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح والسماح بغارات الجيش الإسرائيلي في المستقبل لمنع حماس من العودة إلى السلطة. وسيتم التعامل مع الإدارة في القطاع من قبل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة بمشاركة الدول العربية التي من شأنها أن "تشارك في الإدارة وإعادة التأهيل وتقديم المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة، وبناء هيئة من شأنها أن تتولى إدارة القطاع". تحل محل الأونروا" – وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين. وكنظرائه داخل الائتلاف، أكد لابيد أن السلطة الفلسطينية لا يمكنها المشاركة في إدارة غزة حتى تخضع لما أسماه "برنامج واسع النطاق لمكافحة التطرف" الذي سيشمل التثقيف ضد التحريض، ووقف الدفع للإرهابيين ومحاربة الفساد". وقال إنه بينما يجب على إسرائيل العودة "إلى التزامها بالحل السياسي"، فيجب أن ينظر إلى ذلك على أنه هدف "طويل الأمد".

وكان لميخائيلي من حزب العمال وجهة نظر مختلفة، حيث زعم في 25 ديسمبر/كانون الأول أن "المطلوب هو اتفاق سياسي لحل الصراع". وقالت في بيان "سيكون الأمر طويلا ومؤلما للغاية، لكن هذا هو الحل الوحيد الذي سيضمن وجود دولة إسرائيل وهو الشيء الوحيد الذي سيعيد المحتجزين إلى وطنهم الآن، لأنه لا يوجد وقت". واتهمت بيان نتنياهو بأنه "عزز حماس لتجنب الخطوات السياسية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني".

وخلال خطابه مساء السبت، بدا رئيس الوزراء نتنياهو غير متأثر بالدعوات لإطلاق الخطة. وأعلن أن مجلس الأمن القومي أجرى ثماني مناقشات منفصلة حول كيفية التعامل مع انتهاء العمليات القتالية الإسرائيلية في غزة "في اليوم التالي"، مضيفًا أنه سيتم طرح القضية خلال اجتماع مجلس الوزراء الأمني هذا الأسبوع. وردا على سؤال حول الاجتماع الذي تم إلغاؤه الأسبوع الماضي، قال إن حكومة الحرب عقدت بدلا من ذلك "نقاشا مختلفا" خصص لما قال دون الخوض في تفاصيل إنه "أهم قضية تتعلق بالأمن القومي". وقال نتنياهو: "في ما يتعلق باليوم التالي، أولا دعونا نصل إلى اليوم التالي... أولا، دعونا ندمر حماس".

* * *

تايمز أوف اسرائيل: في حكم تاريخي، ألغت المحكمة العليا تشريعات الإصلاح القضائي الرئيسة

بقلم جيريمي شارون

في قرار 8 ضد 7، حكم القضاة بأن قانون المعقولية يقوض طابع إسرائيل الديمقراطي؛ 13 قاضياً يؤكدون حق المحكمة من حيث المبدأ في إسقاط القوانين الأساسية ففي قرار تاريخي مثير للجدل إلى حد كبير، ألغت محكمة العدل العليا يوم الاثنين قانون تقييد المعقولية الذي أصدرته الحكومة، وألغت لأول مرة في تاريخ البلاد أحد قوانينها الأساسية شبه الدستورية.

انقسمت المحكمة إلى قسمين تقريبًا حول التشريع المثير للجدل للغاية، وهو القانون الوحيد الذي تم إقراره من حزمة الإصلاح القضائي الاستقطابية للحكومة، حيث حكم ثمانية قضاة بإسقاط القانون وسبعة بتأييده. لكن 13 قاضيًا من أصل 15 قاضيًا استمعوا للقضية كتبوا في آرائهم أن المحكمة لديها سلطة مراجعة القوانين الأساسية. ومن بين القضاة الخمسة الذين أكدوا هذا الحق لكنهم رفضوا إلغاء قانون المعقولية، أعرب ثلاثة منهم عن قلقهم العميق بشأن التشريع وكتبوا أنه يجب تفسيره بطريقة ضيقة للحفاظ على جوانب معيار المعقولية.

وفي ما قد يكون أهم نتيجة للقرار، حققت المحكمة بشكل كامل، في سابقة قانونية، الحجة التي قدمتها في الأحكام السابقة قاضية المحكمة العليا السابقة إستر حايوت التي مفادها أن لديها، في ظروف محدودة، الحق في إلغاء القوانين الأساسية إذا كانت تقوض خصائص إسرائيل الرئيسة كدولة يهودية وديمقراطية. ويمثل الحكم تتويجا لمعركة استمرت عاما بين الحكومة والسلطة القضائية حول طبيعة الديمقراطية في إسرائيل، ومسألة أي فرع من فروع الحكومة له القول الفصل في طابعها الدستوري.

تم تقديم قانون الحد من المعقولية بعد تراجع الحكومة عن تشريعات الإصلاح القضائي البعيدة المدى والمتطرفة التي قال العديد من الباحثين القانونيين إنها كانت ستلحق أضرارًا بالغة إن لم تكن مميتة للديمقراطية الإسرائيلية، بما في ذلك القوانين التي كانت ستمنح الائتلاف الحاكم سيطرة شبه كاملة على ما يقرب من كل التعيينات القضائية، وكانت ستؤدي إلى إلغاء المراجعة القضائية لتشريعات الكنيست بشكل شبه كامل. وقد قام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتجميد هذا التشريع في نهاية شهر مارس/آذار في مواجهة الاضطرابات المدنية الشديدة، والاحتجاجات الجماهيرية، ورفض الخدمة العسكرية الاحتياطية، والتهديد بتنظيم إضرابات على مستوى البلاد.

قانون المعقولية، الذي تم إقراره في شهر تموز\يوليو كتعديل للقانون الأساسي: السلطة القضائية، يمنع المحاكم، بما في ذلك المحكمة العليا، من التداول والحكم ضد القرارات الحكومية والوزارية على أساس معيار المعقولية القضائي. وهذا لمعيار يسمح للمحكمة العليا بإلغاء القرارات الحكومية والوزارية إذا رأت أن هناك مشاكل جوهرية في الاعتبارات المستخدمة في مثل هذه القرارات، أو الوزن الممنوح لتلك الاعتبارات. وقال الملتمسون ضد قانون المعقولية، وكذلك المدعي العام غالي باهاراف ميارا، إنه أزال حواجز الحماية الحاسمة التي تحمي الديمقراطية الإسرائيلية، وبالتالي يجب إزالته؛ وزعمت الحكومة أن هذا المعيار أعطى المحكمة نطاقًا واسعًا جدًا للتدخل في القرارات السياسية التي ينبغي أن تكون من اختصاص الحكومة وحدها، وأن المحكمة ليس لديها سلطة إلغاء القوانين الأساسية في المقام الأول.

وفي رأيها للأغلبية، عادت حايوت إلى حكمها بشأن قانون الدولة القومية لعام 2021، حيث طورت مبدأ التعديل الدستوري غير الدستوري، وقالت إنه لا يجوز للكنيست تشريع قانون أساسي، أو تعديله، ما قد يقوض الطابع اليهودي أو الديمقراطي للدولة.

وفي حكمها بإلغاء قانون تقييد المعقولية، كررت حججها بأن قرارها ينبع من المبادئ المنصوص عليها في إعلان الاستقلال، الوثيقة التكوينية التي حددت مسار الترتيبات الدستورية في إسرائيل، وكذلك القوانين الأساسية الموجودة بالفعل تشريعية، وسابقة قانونية من أحكام المحاكم التاريخية. وأشارت حايوت أيضًا إلى السهولة القصوى التي يمكن بها تغيير القانون الأساسي بأغلبية بسيطة في الكنيست، وحقيقة أن الأغلبية السياسية الضيقة يمكنها التحكم بهذه العملية، مؤكدة أن هذا الواقع يعني أن المراجعة القضائية للقوانين الأساسية أمر بالغ الأهمية لتقييد التغيير.

وقال القاضي السابق، الذي تقاعد في أكتوبر/تشرين الأول، إن قانون المعقولية هو أحد الحالات المتطرفة، لأنه يلغي استخدام معيار المعقولية القضائي بطريقة شاملة ودون استثناء للقرارات التي يتخذها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والوزارات الحكومية.

وقالت حايوت إن هذا "يلحق أكبر ضرر ممكن بمبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ سيادة القانون"، وهو ما يشكل "ضربة قوية لاثنين من أكثر خصائص إسرائيل وضوحًا كدولة ديمقراطية". " وكتبت أنه على هذا النحو يجب إلغاء القانون.

وانتقد القاضي ديفيد مينتز حكم حايوت، واصفا عقيدتها بشأن التعديل الدستوري غير الدستوري بأنه "شيء من لا شيء" الذي "يقوض المبادئ الديمقراطية الأساسية بما في ذلك الفصل بين السلطات". وأكد مينتز، وهو قاضٍ محافظ بشدة، أن قدرة المحكمة على مراجعة وإبطال حتى التشريعات العادية "لم تكن مبنية على أسس قوية" وقال على هذا النحو "بالتأكيد لا توجد سلطة تسمح للمحكمة بالتداول بشأن صحة قانون أساسي" أو إسقاطه. وكتب مينتز: "إن إلغاء قانون أساسي يستند إلى مبدأ غير متبلور وصيغة غير محددة يحمل ثمنا باهظا من وجهة نظر ديمقراطية، وبالتأكيد عندما يتعلق الأمر بمسألة تكون المحكمة نفسها في "تضارب مؤسسي في المصالح" بشأنها". . وأضاف أن القانون لا يمنع المحكمة من مراجعة قرارات الحكومة والوزارات مع المبادئ القضائية الأخرى، و"لا يمنحها [الحكومة] السلطة التقديرية الكاملة والكاملة، ولا يمنح قراراتها الحصانة ".

اعتمدت القاضية يائيل ويلنر، وهي شخصية محافظة أكثر اعتدالا من مينتز، موقفا أكثر دقة، وكتبت أن المحكمة العليا لديها الحق في مراجعة، وفي الحالات القصوى إلغاء القوانين الأساسية، في حين أعربت أيضا عن قلقها بشأن القيود المعقولة قانون. وخلافاً لحيوت وغيره من القضاة الليبراليين، لم تؤسس ويلنر هذه السلطة على إعلان الاستقلال، بل على القانون الأساسي: السلطة القضائية الذي يخول المحكمة تقديم الانتصاف القانوني "من أجل العدالة". وعلى هذا النحو، كتبت أنه ينبغي استخدام مبدأ "التفسير الحالي" لتفسير القانون بشكل أضيق والسماح باستخدام معيار المعقولية في الحالات التي يكون فيها القرار الإداري غير معقول للغاية، ولكن يسمح للقانون بالوقوف في الحالات التي يكون فيها القرار الإداري غير معقول إلى حد كبير. ليس هذا هو الحال.بالنظر إلى التفسير المذكور أعلاه، فإن التعديل لا يضر بالهوية الديمقراطية لإسرائيل بشكل خطير ... في ضوء حقيقة أن التعديل لا ينتقص من واجب الحكومة والوزراء في التصرف بشكل قانوني؛ وقالت: "لا يمنع ذلك من إجراء مراجعة قضائية فعالة، نظرا لوجود أسباب إضافية للمراجعة القضائية".

وكتبت أنه على الرغم من أن القانون يعني أن هناك حالات لا يمكن فيها توفير علاج قضائي لظلم واضح ناتج عن قرار إداري، إلا أنه لا يزال يتعين اتخاذ مثل هذه القرارات وفقًا للمعايير القضائية للسلطة الشرعية، والإجراءات الإدارية الصحيحة، والاعتبارات غير ذات الصلة، والتناسب، والتعسف، والتمييز.

قدم القاضيان أليكس شتاين وجيلا كانفي شتاينتز حججًا مماثلة في آرائهما المكتوبة، حيث أيدا حق المحكمة في إلغاء القوانين الأساسية، وأعربا عن قلقهما بشأن قانون المعقولية، لكنهما حكما بتفسير هذا القانون بشكل أضيق حتى لا يتم إبطاله. في مجمله.

وحكم القضاة حيوت (متقاعد)، والقائم بأعمال رئيس المحكمة العليا عوزي فوجلمان، وإسحق عميت، ودافني باراك إيرز، وعنات بارون (متقاعد)، وعوفر غروسكوبف، وشالد كابوب، وروث رونين، بإلغاء قانون المعقولية.

كتب كل من ويلنر وستاين وستاينتس ويحيئيل كاشير أنه على الرغم من معارضتهم إلغاء قانون المعقولية، إلا للمحكمة الحق في مراجعة القوانين الأساسية وإلغائها، في حين وافق يوسف إلرون على أنه لا ينبغي للمحكمة إلغاء معيار المعقولية، ولكن وكتب بمزيد من الحذر أن المحكمة العليا لا يمكنها إلغاء القانون الأساسي إلا في الحالات القصوى التي تتعرض فيها الحقوق الفردية الأساسية للأذى، وكحل أخير. فقط مينتز وزميله المحافظ نعوم سولبيرج جادلا بأن المحكمة العليا ليس لديها أي سلطة على الإطلاق لإلغاء القوانين الأساسية.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: ليفين يعلن أن المحكمة العليا "لن تقيدنا" بعد أن ألغى القضاة قانون الإصلاح الشامل

وزير العدل يثير مواجهة محتملة داخل الحكومة مع غضب مؤيدي الائتلاف؛ غانتس يقول إنه يجب احترام القرار

انتقد وزير العدل ياريف ليفين محكمة العدل العليا يوم الاثنين وقال إن قرارها التاريخي بإلغاء قانون تقييد المعقولية الذي أقرته الحكومة لن يمنع ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من الرد، دون الخوض في تفاصيل. وقال ليفين إن الحكم "لن يقيد أيدينا"، مما قد يؤدي إلى مواجهة محتملة داخل الحكومة، في الوقت الذي أعرب فيه مؤيدو ائتلاف نتنياهو اليميني واليمين المتطرف عن غضبهم من قرار إلغاء الجزء الأول والوحيد من تشريع الإصلاح القضائي التي تمكنت الكتلة الحاكمة من تمريره منذ أن أعلن ليفين عن نيته إدخال تغييرات شاملة على النظام القضائي قبل عام. وأدى هذا الإعلان والجهود المبذولة لإسقاط التشريع من خلال البرلمان إلى إثارة ما يقرب من 10 أشهر من الاحتجاجات الجماهيرية الأسبوعية المناهضة للحكومة وخلق انقسامات غير مسبوقة في المجتمع الإسرائيلي.

ليفين، مهندس حزمة الإصلاح القضائي التي من شأنها أن تقيد بشكل جذري استقلال المحكمة العليا وقدرتها على حماية حقوق الأقليات من الأغلبية السياسية الحاكمة، اتهم القضاة في بيان رده بأنهم "أخذوا في أيديهم كل السلطات التي يفترض تقسيمها بين أحزاب الحكومة الثلاثة في دولة ديمقراطية. وأكد وزير العدل أن "هذا يخلق وضعا من المستحيل فيه تشريع حتى قانون أساس أو اتخاذ أي قرار في الكنيست أو الحكومة من دون موافقة المحكمة العليا، ما يحرم ملايين المواطنين من صوتهم". ووصف الحكم بأنه غير مسبوق في العالم الديمقراطي وحذر من أنه "لن يقيد أيدينا" دون أن يوضح بالتفصيل كيف يعتزم الرد. وقال ليفين إن المحكمة أظهرت "خلاف روح الوحدة المطلوبة هذه الأيام لنجاح جنودنا على الجبهة". لكنه أضاف أن الحكومة "ستواصل التصرف بضبط النفس والمسؤولية"، طالما أن حملة الجيش الإسرائيلي العسكرية ضد حماس في غزة مستمرة، مما يشير إلى أن رد الحكومة قد ينتظر إلى ما بعد انتهاء الحرب.

وقال حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إنه "من المؤسف أن المحكمة العليا قررت إصدار حكم في قلب الخلاف المجتمعي في إسرائيل عندما يقاتل جنود الجيش الإسرائيلي من اليمين واليسار ويعرضون حياتهم للخطر".وأضاف أن "قرار المحكمة يتعارض مع رغبة الشعب في الوحدة، خاصة في زمن الحرب".

أحجم نتنياهو عن إصدار رده الشخصي حتى وقت متأخر من ليلة الإثنين؛ لقد رفض مرارًا وتكرارًا ذكر ما إذا كان سيحترم قرار المحكمة العليا عندما سُئل في الأشهر التي سبقت حكم يوم الاثنين. وفي الوقت نفسه، دعا المشرعون المعتدلون، بمن فيهم رئيس حزب الوحدة الوطنية بيني غانتس الذي انضم إلى الحكومة على أساس الطوارئ في زمن الحرب إلى احترام قرار المحكمة العليا. وقال غانتس إنه "عشية 7 أكتوبر، وصل المجتمع الإسرائيلي إلى أماكن متطرفة وانقسام وخطاب كراهية ما كان ينبغي لنا أن نصل إليه. يجب احترام حكم [المحكمة العليا]، ويجب تعلم الدرس من سلوك العام الماضي. نحن إخوة ولدينا مصير مشترك". سنحتاج بعد الحرب، إلى تحديد العلاقات بين فروع الحكومة وتشريع "القانون الأساسي: التشريع" الذي من شأنه أن يرسخ وضع القوانين الأساسية. سنفعل ذلك باتفاق واسع النطاق".

وحث عضو الكنيست عن حزب الوحدة الوطنية ماتان كاهانا الجانبين على "أخذ نفس عميق والحفاظ على الأمور متناسبة". وشدد على أنه "يجب إطاعة حكم المحكمة العليا"، وانتقد الكنيست والمحكمة على حد سواء لاتخاذهما قرارات تاريخية في مثل هذه الأمور بأقل الأغلبية. وقال يجب أن يتوصل الكنيست المقبل إلى اتفاقات واسعة النطاق بشأن الإصلاح القضائي.

وقال زعيم المعارضة يائير لابيد إن حكم المحكمة العليا "ينهي عاما صعبا من الصراع الذي مزقنا من الداخل وأدى إلى أسوأ كارثة في تاريخنا". مصدر قوة إسرائيل، وأساس القوة الإسرائيلية، هو كوننا دولة يهودية، ديمقراطية، ليبرالية، تحترم القانون"، وإذا استأنفت الحكومة القتال بشأن المحكمة العليا، فلن تتعلم شيئًا".

وقالت رئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي: "حتى القضاة المحافظون حكموا اليوم بأن المحكمة لديها سلطة مراجعة وإبطال القوانين الأساسية. ولا يوجد بيان أوضح لهادمي الديمقراطية ومدمريها. الديمقراطية الإسرائيلية لن تستسلم".

وأشادت حركة الحكم الجيد في إسرائيل، وهي من كبار مقدمي الالتماسات ضد التشريع الحكومي، بـ"الحكم التاريخي" ووصفته بأنه "انتصار شعبي هائل لأولئك الذين يسعون إلى الديمقراطية".

وقال رئيس الكنيست من حزب الليكود، أمير أوحانا "الواضح أن المحكمة العليا لا تملك أي سلطة لإلغاء القوانين الأساسية". لكن "الأمر الأكثر وضوحا هو أننا لا نستطيع التعامل مع هذا طالما أننا في خضم الحرب".

وقال وزير الثقافة والرياضة في حزب الليكود ميكي زوهر: "كان الأفضل لو صدر هذا القرار بعد هذه الأيام الصعبة لمنع عودة الخطاب المثير للانقسام. علينا في هذا الوقت أن نعض على شفاهنا، ونظهر المسؤولية، ونحافظ على الوحدة. هذه هي مسؤوليتنا تجاه من سقطوا [في الحرب]".

وكان وزير الاتصالات في حزب الليكود شلومو كارهي أكثر عدوانية في رده. وقال: "بينما نضع خلافاتنا جانبا في الوقت الحالي من أجل توحيد وقيادة إسرائيل إلى النصر الكامل على أعدائنا، فإن قضاة المحكمة العليا يصرون على أن يثبتوا لنا مرة أخرى مدى انفصالهم عن الشعب وعدم تمثيلهم له". واتهم القضاة بإصدار "حكم مثير للخلاف للغاية في حين أن العديد من الجنود الذين يعرضون حياتهم للخطر في حرب من أجل وطننا يعارضون تغيير النظام الخطير الذي يبشر به".

ووصف وزير المالية بتسلئيل سموتريش، رئيس الحزب الصهيوني الديني اليميني المتطرف، الحكم بأنه "متطرف ومثير للانقسام"، وأضاف أن "علما أسود يرفرف فوق الحكم". وادعى أن المحكمة "تتصرف بشكل غير مسؤول تجاه المجتمع الإسرائيلي بينما نحن جميعا على جبهة القتال والجبهة الداخلية متحدون من أجل النصر".

ووصف وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير الذي يرأس حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، الحكم بأنه "خطير وغير ديمقراطي"، مدعيا أنه أضر بالمجهود الحربي الإسرائيلي. وقال: "في الوقت الذي يضحي فيه جنودنا بحياتهم من أجل شعب إسرائيل في غزة كل يوم، قرر قضاة المحكمة العليا إضعاف معنوياتهم".

وقال وزير الهجرة والاستيعاب للصهيونية الدينية أوفير صوفر إن توقيت الحكم "مؤسف، وشائن، ويظهر الانفصال. ولكن يرجى إبقاء الأمور متناسبة. لانزال في ذروة حرب صعبة ولايزال أمامنا التحدي في الشمال. يجب أن يركز الخطاب فقط على معركتنا الموحدة".

* * *

تايمز أوف اسرائيل: حماس أنهت تدريبا في بلدة إسرائيلية وهمية: "لقد قتلنا الجميع في الكيبوتس"

كشفت تقارير متعددة في الأيام الأخيرة أن إسرائيل كانت على علم بقيام حماس ببناء بلدات إسرائيلية وهمية للتدريب على هجوم كبير، حتى أنها أنهت مناورة ضخمة بعبارة "لقد قتلنا الجميع في الكيبوتس"، لكن تم تجاهل التحذيرات الاستخباراتية إلى حد كبير باعتبارها "أوهاما."

وخلص تحقيق أجرته هيئة الإذاعة البريطانية BBC ونُشر يوم الثلاثاء إلى أن حماس تدربت على المهمة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات ونشرت العديد من الصور ومقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي. وتُظهر مقاطع الفيديو تدريبات حماس في بلدات إسرائيلية وهمية، وتنقل العناصر من غرفة إلى غرفة لقتل الناس، وتفجير البوابات المطلية باللون الأصفر مثل تلك الموجودة في الكيبوتسات الحدودية، واحتجاز المدنيين والجنود كرهائن. وكان أحد مواقع التدريب على بعد أقل من كيلومتر واحد من الحدود مع إسرائيل. كما حدد التحقيق مشاركة 10 فصائل فلسطينية مسلحة مختلفة في التدريبات المشتركة، وأشار إلى أن ست منها نشرت لقطات على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأشارت سلسلة من رسائل البريد الإلكتروني التي تم تسريبها إلى وسائل الإعلام العبرية في الأسبوع الماضي إلى أن جنود المخابرات كانوا على علم تام بالتهديدات، لكن تم تجاهل تحذيراتهم في نهاية المطاف. وأرسلت جندية مخضرمة في وحدة الاستخبارات النخبة 8200 التابعة للجيش الإسرائيلي تحذيرات صريحة إلى كبار الضباط قبل هجوم 7 أكتوبر من أن حماس تستعد لغزو منظم للغاية ومخطط بدقة لإسرائيل.

ووفقا لبرنامج التحقيقات الاستقصائي "عوفدا" الذي بثته القناة 12 يوم الإثنين، فإن ضابطة صف رفيعة ومخضرمة، تم تعريفها فقط بالحرف الأول من اسمها "فاف"، أرسلت رسالة بريد إلكتروني في 6 يوليو إلى قادتها تحت عنوان "الموت في الكيبوتس بأي ثمن." وتنبأت التحذيرات بدقة بأحداث 7 أكتوبر، عندما تسلل حوالي 3000 من مقاتلي حماس حدود غزة في عدة أماكن واقتحموا قواعد عسكرية وبلدات في جنوب إسرائيل ومهرجانا موسيقيا، وقتلوا حوالي 1200 اسرائيلي، وأخذوا 240 رهينة إلى غزة. وقد تم تجاهل التحذيرات إلى حد كبير ولم تصل إلى قادة المخابرات العسكرية. ويؤكد هذا التقرير العديد من التقارير الأخرى التي صدرت في الشهر الأخير، والتي كشفت عن معلومات أخرى كانت لدى الجيش الإسرائيلي حول غزو محتمل لحماس وفشله في التصرف بناءً عليها.

وكتبت "فاف" في رسالة البريد الإلكتروني أنه "في نهاية شهر مايو، كان هناك تدريب مجنون لسريتين من النخبة حضره عدد من كبار قادة حماس"، في إشارة إلى وحدة النخبة التابعة للحركة والتي قادت الهجوم. وقالت إن التدريب الذي استمر طوال اليوم شمل تدريب مقاتلين يركبون سيارات جيب ودراجات نارية على محاولة إسقاط طائرات ومروحيات إسرائيلية. ووصفت "فاف" أيضا كيف قاموا ببناء نموذج لكيبوتس، حتى أنهم ذهبوا إلى حد إعطائه اسما، وتدربوا على رفع علمهم فوق كنيس الكيبوتس. بالإضافة إلى ذلك، تدربت قوات أخرى على مهاجمة قاعدة تدريب للجيش الإسرائيلي والاستيلاء عليها. "لقد تلقوا تعليمات بقتل الفريق بأكمله"، كتبت.

وذكرت صحيفة "هآرتس" نفس التدريبات والتحذيرات عبر البريد الإلكتروني، وأشارت إلى أنه وفقا للمعلومات، اختتمت حماس التدريبات بالإعلان، "لقد قتلنا الجميع في الكيبوتس." ومع انتقال البريد الإلكتروني عبر سلسلة القيادة، أشاد العديد من قادتها وزملائها بالمعلومات الاستخبارية التي تم جمعها، حتى أن البعض وصفها بـ"الذهب." وفي 12 يوليو، رد ضابط استخبارات كبير لم يذكر اسمه. وبينما مدح بدوره عملها، ووافق على أن التدريب "يبدو جنونيًا"، إلا أنه رفض التحذير في

نهاية المطاف. هذا السيناريو للتدريب الذي وصفته ضابطة الصف هو محض خيال. علينا التمييز بين ما تفعله [حماس] من أجل التبجح والاستعراض، وما هو حقيقي"، كتب.

وردت "فاف" على البريد الإلكتروني قائلة إنها "ترفض بشكل قاطع احتمال أن يكون هذا سيناريو خيالي. لا أستطيع أن أتخيل أن هذا مجرد تدريب لوضع وهمي ولرفع الروح المعنوية. أعتقد أن هذا السيناريو حقيقي للغاية، خاصة وأن حماس تمتلك القدرات العسكرية." وأضافت أن هذه "خطة عملية دون جدول زمني محدد؛ بمعنى آخر – لن نكون قادرين على إعطاء تحذير في الوقت المناسب" وحذرت من أن هذا حدثًا استراتيجيًا "بهدف إشعال الحرب." حتى أنها قالت أن قادة حماس يصدرون الأوامر بـ"الاستعداد لقتل الخنازير اليهود" و"الاستعداد للدخول وقطع رؤوسهم." واختتمت ردها قائلة: "إنهم يستعدون، مع قوات كبيرة، لحدث كبير. هذا ليس مجرد عرض للقدرات، بل هو إعداد للشيء الحقيقي."

وأفادت القناة 12 أنه على الرغم من التحذيرات الشديدة، لم تصل رسائل البريد الإلكتروني أبدا إلى رئيس المخابرات العسكرية، اللواء أهارون خليفة، الذي قال لزملائه أنه لم يعلم أبدًا بوجود رسائل البريد الإلكتروني. وينضم تسريب رسائل البريد الإلكتروني إلى سلسلة من التقارير عن الإخفاقات الاستخباراتية.

وروى جنود المراقبة من فيلق الاستخبارات القتالية الذين نجوا من هجوم حماس على قاعدتهم في ناحال عوز لهيئة البث العامة "كان" في أكتوبر أن مسؤولي المخابرات رفضوا تقاريرهم عن نشاطات استثنائية على حدود غزة ووصفوها بأنها روتينية وغير مهمة. وذكر الجنود أنهم أبلغوا على مدى ثلاثة أشهر على الأقل قبل 7 أكتوبر عن معلومات حول قيام نشطاء حماس بإجراء دورات تدريبية عدة مرات في اليوم، والحفر وزرع المتفجرات على طول الحدود. لكن تم تجاهلهم عند تقديم الأدلة إلى كبار ضباطهم، ولم يتم تمرير المعلومات عبر التسلسل القيادي.

وفي الأسبوع الماضي، ذكرت إذاعة "كان" أنه قبل 7 أكتوبر، حصل الجيش الإسرائيلي على دليل لحماس يصف كيفية احتلال منطقة حدود غزة في جنوب إسرائيل. وذكرت "كان" أنه تم تقديم الخطط المفصلة في الدليل إلى ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي، الذين رفضوها على أساس أن حماس لا تملك القدرات العملياتية لتنفيذ مثل هذا الهجوم.

ردا على التقرير، قال الجيش الإسرائيلي إنه "يعمل ويقاتل في هذه الأيام ضد منظمة حماس الإرهابية القاتلة في قطاع غزة. يركز جميع قادة وجنود [الجيش الإسرائيلي] على هذه المهمة وحدها من أجل تحقيق أهداف الحرب. عندما تنتهي الحرب، سيتم إجراء تحقيق مفصل وشامل لتوضيح كل التفاصيل."

* * *

تايمز أوف اسرائيل: استطلاع: غياب اليد العاملة بسبب الحرب هو العقبة الرئيسية أمام الشركات المصنعة

بقلم شارون روبل

بينما تحاول إسرائيل استعادة توازنها بعد هجوم حماس 7 أكتوبر، وتبدأ المصانع في استئناف عملياتها ببطء، يشكل غياب العمال مشكلة حادة، وفقا لمسح أجرته جمعية المصنعين الإسرائيلية حول تأثير الأسابيع الستة الأولى من الحرب.

منذ اندلاع الحرب في أعقاب هجوم 7 أكتوبر، والذي أسفر عن مقتل 1200 شخص في جنوب إسرائيل، واختطاف أكثر من 240، انخفضت نسبة المصانع التي توقفت عن العمل من 29% في الأسبوع الأول من القتال إلى 6% في الأسبوع الرابع و1% في

السادس، بحسب الاستطلاعات الأسبوعية التي تجريها جمعية المصنعين لعينة تضم أكثر من 100 شركة. ومن بين المصانع التي شملها الاستطلاع خلال الأسبوع المنتهي في 12 نوفمبر، قالت حوالي 18% إنها عادت إلى العمل بكامل طاقتها، مقارنة بـ 12% في الأسبوع الأول من الحرب.

واستدعى الجيش الإسرائيلي أكثر من 350 ألف جندي احتياط للانضمام إلى القتال بهدف الإطاحة بحركة حماس المدعومة من إيران والتي تحكم قطاع غزة منذ عام 2007 وإعادة الرهائن. وفي الوقت نفسه، أدى استمرار إطلاق حماس للصواريخ من غزة وزيادة تبادل إطلاق النار بين الجيش الإسرائيلي ومنظمة حزب الله في لبنان إلى نزوح ما يصل إلى 200,000 شخص من المناطق الواقعة على طول الحدود الجنوبية والشمالية للبلاد.

ونتيجة لذلك، فإن حوالي 764,025 إسرائيليا، أو 19% من إجمالي القوى العاملة، يتغيبون عن العمل، وفقا لتقرير وزارة العمل الصادر في 13 نوفمبر. وقد أدى غياب العمال – من جنود الاحتياط، والذين تم إجلاؤهم من منازلهم بالقرب من الحدود، والمضطرين لرعاية أطفالهم لأن المدارس تعمل بشكل جزئي – إلى فرض ضغطا كبيرا على قطاع الصناعة، على الرغم من بعض التحسين.

وخلال الأسبوع الأول من الحرب، أفاد حوالي ثلث المصانع، أو 29%، أن أكثر من نصف العاملين فيها تغيبوا عن العمل. وانخفضت النسبة إلى 12% اعتبارا من الأسبوع المنتهي في 12 نوفمبر. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة الشركات التي أبلغت عن غياب ما يصل إلى 15% من موظفيها من 32% إلى 54%.

وخلال الأسابيع الستة الأولى من الحرب، قال 62% إلى 70% من المصانع أن التحدي الأكبر الذي يواجهونه هو غياب الموظفين عن العمل. وقال 74٪ أن الموظفين تغيبوا عن العمل بسبب استدعائهم للخدمة الاحتياطية. وأشار حوالي 20% من المصنعين إلى غياب العمال الفلسطينيين الذين لم يحصلوا على تصاريح عمل منذ اندلاع الحرب. وتعتمد إسرائيل على حوالي 111 ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية يعملون خاصة في البناء والزراعة، بحسب البيانات الواردة في المسح. وبالإضافة إلى ذلك، غادر البلاد العديد من الأجانب الذين يعملون في الزراعة. وقد قُتل أو اختطف بعضهم في 7 أكتوبر.

وردا على سؤال عن تأثير الاضطرابات في العمليات خلال فترة الحرب على أعمالهم، قالت 45% من الشركات المصنعة أن ما يصل إلى 25% من مبيعاتهم تأثرت، وقال 13% أن ما يصل إلى 75% من المبيعات تأثرت. وقال أكثر من خُمس المصانع في المسح إنها فكرت أو تفكر في منح موظفيها إجازة غير مدفوعة الأجر.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، وافقت الحكومة على حزمة مساعدات تعويضية تتضمن منحًا للشركات في أنحاء البلاد التي عانت من أضرار غير مباشرة بسبب الحرب، وبرنامج سداد رواتب، وإجراءات إغاثة للموظفين الذين أخرجوا لإجازة غير مدفوعة الأجر. وتقدر تكلفة الحزمة بنحو 15 مليار شيكل (4 مليارات دولار). وتقدر تكلفة الحرب مع حماس، التي تكلف إسرائيل ما لا يقل عن مليار شيكل يوميا، بما بتراوح من 150 مليار شيكل إلى 200 مليار شيكل، أي ما يعادل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: مع تخفيض الجيش الإسرائيلي لحدة القتال يُتوقع عودة بعض سكان جنوب البلاد إلى منازلهم

بقلم إيمانويل فابيان و كنعان ليدور

قال مسؤولون عسكريون إسرائيليون يوم الاثنين إنهم يستعدون لبدء عودة سكان بعض البلدات الحدودية في غزة التي كانت فارغة إلى حد كبير منذ 7 أكتوبر إلى منازلهم قريبا، وسط مؤشرات على أن القتال يتحول إلى مستوى أقل كثافة في الجزء الشمالي من القطاع بعد ثلاثة أشهر من الحرب. وجاء إعلان قيادة الجبهة الداخلية بعد يوم من إعلان الجيش الإسرائيلي عن سحب بعض من قواته من غزة، بينما يستعد للانتقال نحو مرحلة طويلة وأقل حدة من الصراع. وبينما أفاد الفلسطينيون أنهم رأوا انسحاب الدبابات من بعض أجزاء شمال غزة، استمر القتال في أجزاء أخرى من القطاع.

يوم الأحد، قال الجيش الإسرائيلي إنه سيسحب خمسة ألوية من غزة – ثلاثة ألوية مكلفة عادة بتدريب قوات أخرى ولواءين احتياطيين – لكنه قال إن الحرب ضد حماس ستستمر على الأرجح طوال عام 2024. وتم إجلاء معظم الإسرائيليين من البلدات الواقعة في حدود سبعة كيلومترات من غزة في أعقاب الهجوم الذي شنته الحركة التي تسيطر على القطاع في 7 أكتوبر على جنوب إسرائيل، عندما قتل مسلحون 1200 شخص، معظمهم من المدنيين، واختطفوا حوالي 240 آخرين إلى غزة.

في حين أن بعض السكان عادوا إلى منازلهم منذ ذلك الحين، إلا أن الكثيرين منهم لم يفعل ذلك بسبب القتال العنيف القريب والمخاوف من تسلل جماعي جديد، فضلا عن الهجمات الصاروخية اليومية، وتم استضافة السكان الذين تم إجلاءهم في فنادق أو في دور ضيافة في الكيبوتسات في أجزاء أخرى من البلاد. وستبقى البلدات الأقرب إلى غزة مغلقة في الوقت الحالي، وبعض المناطق الأكثر تضررا غير صالحة للسكن إلى حد كبير، ولكن تلك التي تبعد أربعة كيلومترات على الأقل عن الجزء الشمالي من القطاع، حيث يقول الجيش الإسرائيلي إنه هزم حماس إلى حد كبير، ستبدأ في إعادة السكان، حسبما قالت قيادة الجبهة الداخلية يوم الاثنين، دون الإعلان عن جدول زمني.

أول العائدين سيكونون سكان مفكيعيم، غفرعام، ياخيني، برور حايل، بالإضافة إلى كيبوتس يد مردخاي – الذي يبعد ثلاثة كيلومترات لكن سكانه طلبوا العودة إلى منازلهم. وفي حين أن المسلحين وصلوا حتى أوفكيم، التي تبعد نحو 22 كيلومترا عن القطاع، خلال هجوم 7 أكتوبر، فإن معظم البلدات الأكثر تضررا كانت على بعد ثلاثة أو أربعة كيلومترات من القطاع. وتراجعت حدة إطلاق الصواريخ على المنطقة منذ بداية الحرب، على الرغم من استمرار الهجمات الصاروخية شبه اليومية.

وقد أعرب البعض عن إحجامهم عن العودة إلى ديارهم في التجمعات الزراعية، التي كانت ذات يوم هادئة، حيث لا تزال الحرب قريبة. وقال الجيش إنه سيحاول تغيير موضع بعض بطاريات المدفعية لتقليل الضوضاء، وسيدعم فرق الأمن المحلية بمعدات وتدريب أفضل.

خلال زيارتها لكيبوتس بئيري، حيث تشهد هياكل المنازل المحترقة على الفظائع التي تعرض لها الكيبوتس خلال هجوم 7 أكتوبر، قالت أوران شرعابي البالغة من العمر 13 عاما يوم الاثنين إنها تخشى أن تكون في الكيبوتس حيث نشأت لكنها أرادت رفع مستوى الوعي بشأن الرهائن الـ 129 الذين ما زالوا محتجزين. وقالت شرعابي لعشرات الصحفيين الذين تجمعوا هناك يوم الإثنين: "أنا أتعامل مع الخوف لأن الشيء الأكثر رعبا بالنسبة لي هو أن والدي، يوسي، المحتجز في غزة، لا يزال هناك."

واستذكرت رعايا روتم، التي كانت من بين 105 مدنيين تم إطلاق سراحهم خلال هدنة استمرت لأسبوع، ندرة الطعام. وقالت ""لقد قسمنا [برتقالة واحدة] فيما بيننا. حصل كل واحد منا على شريحة صغيرة. إن الوقت ينفد بالنسبة للرهائن. الطعام ينفد. الماء ينفد. ينبغي علينا إعادة الرهائن."

وبينما أشار الجيش الإسرائيلي إلى أن القتال عالي الكثافة في شمال غزة قد انتهى، أعلن عن مقتل جندي في المنطقة يوم الاثنين، مما يرفع عدد القتلى من الجنود منذ بدء الهجوم البري ضد حماس إلى 173. والقتيل هو مساعد (احتياط) عمياي يسرائيل يهوشوع أوستر (24)، مقاتل من الكتيبة 7020 في اللواء الخامس، من كارني شومرون. وأصيب جنديان آخران من الكتيبة 7020 بجروح خطيرة في الواقعة ذاتها، وفقا للجيش الإسرائيلي.

أثناء زيارته لمنطقة حي الدرج والتفاح في مدينة غزة، حيث يُعتقد أن آخر كتيبة لحماس موجودة في شمال غزة، قال قائد القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي، الميجر جنرال يارون فينكلمان، إن القتال في غزة "سيستمر بأساليب متنوعة وبكثافة متنوعة وبأشكال مختلفة." وقال إن التغيير في أساليب القتال "سيجعل من الصعب على العدو تحديدها وفهمها." وأضاف فينكلمان "سنواصل ضرب [حماس] هنا، وفي جميع أنحاء القطاع."

مع تباطؤ العمليات في شمال غزة، قال الجيش الإسرائيلي يوم الاثنين إنه وسع هجومه البري ليشمل مناطق جديدة جنوب مدينة غزة، حيث كانت الفرقة 99 تقاتل مسلحين من حماس وتحدد مواقع البنية التحتية للحركة.

في بيان، قال الجيش الإسرائيلي إن الفرقة 99 قتلت "العديد" من مسلحي حماس، ودمرت أكثر من فتحة نفق، وعثرت على العديد من مخابئ الأسلحة، ووجهت عشرات الغارات الجوية على مواقع وعمليات للحركة في وسط غزة، جنوب مدينة غزة مباشرة. وقال الجيش إن قواته تقوم ببسط "سيطرة عملياتية" على المنطقة، "مما يسمح بتوسيع الهجوم إلى مواقع إضافية ومنع العدو من العودة إلى مواقعه." وعثر لواء المظليين الاحتياطي 646 التابع للفرقة على مخبأ للأسلحة في مركز للرعاية النهارية، وفقا للجيش الإسرائيلي. وقال الجيش الإسرائيلي إن لواء المدرعات 179 التابع للفرقة رصد مجموعة من مسلحي حماس في أحد المباني، وبعد معلومات استخباراتية تفيد بأن المنطقة المحيطة بالمبنى كانت مفخخة، تقرر قصف المبنى.

وفي مقطع فيديو نشره الجيش الإسرائيلي، شوهدت انفجارات ثانوية، يقول الجيش إنها "تشير إلى أن [المنطقة] كانت مفخخة وتستخدمها منظمة حماس الإرهابية لغرض عملياتي."

في وقت سابق من يوم الاثنين، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه قضى على عادل مسماح، قائد سرية النخبة التابعة لحركة حماس، في دير البلح وسط قطاع غزة، في غارة جوية ليلية. وجاء في البيان أن مسماح قاد مسلحي النخبة الذين نفذوا الهجوم على كيسوفيم في 7 أكتوبر، وأمر أعضاء حماس الآخرين بمهاجمة بلدتي بئيري ونيريم الحدوديتين. وقال الجيش الإسرائيلي: "بعد ذلك، قاد مسماح القتال في قطاع غزة ضد قواتنا."

في غضون ذلك، في شمال غزة، داهمت قوات احتياط من كتيبة "يفتاح" عدة مواقع لحماس والجهاد الإسلامي في حي الشجاعية بمدينة غزة، وعثرت على مخبأ للأسلحة في مسجد، بحسب الجيش الإسرائيلي. خلال العملية، أطلق مقاتلو حماس قذائف هاون باتجاه القوات. وقال الجيش الإسرائيلي إن طائرة مسيرة حددت الخلية وقصفتها.

وفي خان يونس بجنوب غزة، رصدت قوات من لواء الكوماندوز عنصرا من حماس وهو يطلق صواريخ، ووجهت طائرة لضربه، بحسب الجيش الإسرائيلي. وخلال الليل أيضا، واصل سلاحا الجو والبحرية قصف مواقع في أنحاء القطاع، لمساعدة القوات البرية في مناوراتها ضد حماس. وفي منطقة حي الدرج والتفاح في مدينة غزة، قال الجيش الإسرائيلي إنه حصل على لقطات من كاميرا لمسلح من حماس قُتل على يد القوات. وأضاف الجيش أنه خلال الأسبوع الماضي، اشتبك لواء المدرعات 401 وكتيبة "شاكيد" التابعة للواء "غفعاتي" مع كتيبة الدرج-التفاح التابعة لحماس.

وفي إحدى الحوادث، قال الجيش الإسرائيلي إن القوات تلقت معلومات استخباراتية عن مسلحين من حماس في أحد المباني وداهمت الموقع وقتلتهم. خلال عمليات المسح، عثر الجنود على كاميرا تستخدمها حماس لتصوير هجماتها على قوات الجيش الإسرائيلي. وقال الجيش إن مقاطع الفيديو تظهر كيف تستخدم حماس مواقع مدنية لإطلاق قذائف "آر بي جي" على الدبابات الإسرائيلية العاملة في القطاع.

وقالت وزارة الصحة التابعة لحركة حماس إن ما لا يقل عن 21,978 شخصا قُتلوا في الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع الحرب مع إسرائيل. لا يمكن التحقق من الأرقام الصادرة عن حماس بشكل مستقل، وتشمل المدنيين والمسلحين الذين قُتلوا في غزة، بما في ذلك نتيجة صواريخ خاطئة أطلقتها الجماعات المسلحة. وتقول إسرائيل إنها قتلت حوالي 8500 من مقاتلي حماس والفصائل المسلحة الأخرى في غزة. وأدت الحرب إلى نزوح نحو 85٪ من سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة.

* * *

إسرائيل اليوم: – إسرائيل والإبادة الجماعية؟

بقلم أفيل شنايدر

إن تهمة "الإبادة الجماعية" وسيلة للعديد من الشعوب لاتهام إسرائيل وتدميرها. ومن يفعل ذلك فهو يقدم معروفًا لهتلر. على مدى 75 عاماً، حاولت الدول العربية مراراً وتكراراً إخضاع إسرائيل على ركبتها في ساحة المعركة. مرة أخرى إسرائيل في حالة حرب، ومرة أخرى تفرك الأمم أيديها. ويتهمون إسرائيل بالإبادة الجماعية. وفي الأسابيع القليلة الماضية على وجه الخصوص، ارتفعت الأصوات التي تتهم إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بشكل متزايد. ومع كل قنبلة تضرب غزة، تصبح لهجة وسائل الإعلام تجاه إسرائيل أكثر وحشية وتدميرا. ليس لدى إسرائيل ما تعتذر عنه، لأن إسرائيل لا ترتكب إبادة جماعية. فقط لأن كارهي إسرائيل يصرخون "بالإبادة الجماعية" لا يعني أن هذا هو الواقع.

القادة الفلسطينيون أول من يشتكي. وفي كل فرصة يتهمون إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في قطاع غزة. بعد أسبوعين فقط من هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، اتهمت الحركة العالمية "الإضراب المدرسي من أجل المناخ" الحكومة الإسرائيلية بارتكاب إبادة جماعية: "هذا ليس صراعا. هذه إبادة جماعية". ومنتصف ديسمبر/كانون الأول، منحت جماعات حماية البيئة جائزة "أحفورة اليوم" السلبية عن حرب إسرائيل في قطاع غزة في قمة المناخ في دبي. وقالت شبكة العمل المناخي إن "سلوك إسرائيل يهدف إلى القضاء على الشعب الفلسطيني من خلال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي". ووفقا للمجموعة، فإن ما يقرب من 2000 منظمة في أكثر من 130 دولة تنتمي إلى الشبكة. وكانت الناشطة المناخية غريتا ثونبرغ قد اتهمت إسرائيل في السابق بارتكاب إبادة جماعية.

ويوم الجمعة الماضي، اتهمت جنوب أفريقيا إسرائيل أيضا بارتكاب جرائم إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في محكمة العدل الدولية في لاهاي. وسبق أن فعل ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي قارن بالمصادفة بين بنيامين نتنياهو وأدولف هتلر. ووصفت عضوة الكونغرس الفلسطينية الأميركية رشيدة طليب نتنياهو بأنه "مجنون الإبادة الجماعية" على صفحتها الشخصية على إنستغرام.

ولكن هناك أيضًا يهود يتهمون إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية،مثل المرشحة السياسية اليهودية الأميركية (حزب الخضر) جيل ستاين. "لقد نشأت مع الاعتقاد بأن الإبادة الجماعية يجب ألا تحدث مرة أخرى أبدًا. وهذا يعني مرة أخرى أبدا

للجميع. فلسطين حرة"، كتبت شتاين. هذه مجرد مقبلات واحدة في قائمة طويلة من الدول والمنظمات والأفراد الذين يسعون جميعًا إلى القضاء على الشعب المختار.

ووفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية في غزة، فقد تم الإبلاغ عن 21,672 قتيلاً، و7,000 مفقود، و56,165 جريحاً فلسطينياً في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر. ولا أعلم إن كانت هذه الأرقام صحيحة لأن حماس هي المصدر. وعلى أي حال، فإن عدد القتلى والمفقودين يشمل الإرهابيين والفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. أشعر بالأسف على الضحايا الأبرياء، كما أكدت من قبل. لكن لا يمكن أن تتحمل إسرائيل المسؤولية عندما يتم استخدام الأبرياء كدروع بشرية من قبل إخوانهم في الدين. لقد سئمت من تكرار هذا مراراً وتكراراً. وبطبيعة الحال، فإن أولئك الذين يتهمون إسرائيل بالإبادة الجماعية لن يعترفوا أبداً بأن إرهابيي حماس الفلسطينيين يحتجزون إخوانهم وأخواتهم أسرى في المستشفيات والمدارس والأحياء. ولكن هذا هو بالضبط ما اعترف به العديد من الفلسطينيين أمام الكاميرات في الأسابيع الأخيرة، وكنا نغطيه كثيرًا.

وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية: إن منظمة حماس التي ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وحاولت ارتكاب جريمة إبادة جماعية في 7 أكتوبر مسؤولة عن معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة من خلال استخدام المدنيين كدروع بشرية وحرمانهم من المساعدات الإنسانية.. وأضافت أن "إسرائيل تلتزم بالقانون الدولي وتتصرف بموجبه وتوجه جهودها العسكرية حصرا ضد منظمة حماس الإرهابية والمنظمات الإرهابية الأخرى التي تعمل مع حماس".

يصرخ الغرب والفلسطينيون بشأن الإبادة الجماعية المزعومة التي يرتكبها الإسرائيليون في قطاع غزة، لكن الحكومات العربية في الشرق الأوسط لم تنتقد إسرائيل حتى الآن بسبب ذلك. ولم تتهم أي حكومة عربية إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية. يشكو الناس من إسرائيل، وهو جزء من بروتوكول الظهور بمظهر منصف للفلسطينيين، لكن الحكومات العربية تعلم جيداً أن إسرائيل لا ترتكب إبادة جماعية. ولماذا؟ إنهم يعرفون وحشية المسلمين وحماس، ويعرفون إسرائيل أيضاً. إذا ارتكبت إسرائيل فعلاً إبادة جماعية، فإن الحكومات العربية ارتكبت ما هو أسوأ من الإبادة الجماعية في الماضي. ماذا تسمي نصف مليون سوري ماتوا في الحرب الأهلية السورية المستمرة؟ كم عدد الوفيات التي نعتبرها إبادة جماعية؟

تم استخدام مصطلحي الإبادة الجماعية والتطهير العرقي لأول مرة خلال فظائع المحرقة في الحرب العالمية الثانية. إنها تشير إلى محاولة تدمير مجموعة معينة من الناس. تعرف المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الإبادة الجماعية بأنها أي فعل "يرتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية". وهذا ليس هو الحال في إسرائيل. وتشن إسرائيل حربا في قطاع غزة ضد حماس. لكن الفلسطينيين يعملون في إسرائيل كأطباء وممرضين في المستشفيات، وقضاة ومحامين في المحاكم، وأعضاء في الكنيست في قاعات السلطة في إسرائيل.

إن اتهام إسرائيل بأنها تريد إبادة الفلسطينيين هو بكل بساطة هراء. ولو كان الأمر كذلك، فإن الأطباء والقضاة والمحامين والبرلمانيين والعمال وسائقي سيارات الأجرة الفلسطينيين سوف يختفون أيضًا في إسرائيل. الإبادة الجماعية اعتداء واسع النطاق أو منهجي على مجموعة من الناس بأكملها. لكن وضع الفلسطينيين أفضل في دولة يهودية منه في الدول العربية. ليس من السهل الاعتراف بذلك، وقلة من الفلسطينيين يعترفون بذلك.

الأمم تحب معاناة اليهود، ولكن ليس اليهود الذين يستطيعون الدفاع عن أنفسهم. وعندما غادروا مصر، لايزال بنو إسرائيل يحظون بتعاطف الجميع. يتركون الظلم والعبودية وراءهم وينتقلون إلى الحرية. أربعون عاما عبر الصحراء. لكن بالنسبة للعديد من قراء الكتاب المقدس المسيحيين تبدأ المشكلة بالاستيلاء على الأراضي في كنعان. يأخذ بنو إسرائيل أرض الموعد

التي أعطاهم الله إياها. وللقيام بذلك، بأمر الله، يقومون بطرد وتدمير الشعوب التي عاشت هناك سابقًا. هل أعطى الله إسرائيل الأمر بارتكاب الإبادة الجماعية؟ بالنسبة للعديد من المسيحيين، يطرح السؤال حول كيف يتناسب هذا مع رسالة محبة الله في العهد الجديد. وهذا موضوع بحد ذاته ولكن هناك طريقتان لفك العقدة. إما أن تهمل ما يسمى بـ "العهد القديم" وتركز فقط على العهد الجديد، وبالتالي تنسى "الإله القديم" وتستبدله بـ "إله جديد"، وهو ما يسير جنبًا إلى جنب مع اللاهوت البديل. أو يمكنك دراسة النص الكتابي ومحاولة فهمه قدر الإمكان، وهو أمر ليس بالسهل في كثير من الأحيان. الحروب لم تختف مع العهد الجديد. إذا كان المسيحيون ينظرون إلى الأمر بهذه الطريقة، فهذا خطأهم. وفي كل الأحوال، فإن إسرائيل لا ترتكب جريمة إبادة جماعية هذه الأيام، بل تبيد حماس. على الأقل هذا هو هدف إسرائيل، لأنه طالما أن العمالقة المعاصرين موجودون، فلن يكون لإسرائيل سلام. والدليل الأكثر إقناعا على أن إسرائيل لا ترتكب إبادة جماعية هو أنني أعرف أطفالي، وجميعهم جنود.

* * *

إسرائيل اليوم: وزير الخارجية الإسرائيلي يدين رواية 'عنف المستوطنين' ويعتبرها 'إفتراء دم'

بقلم ديفيد إسحاق

وصف وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين الأحد التقارير التي تتحدث عن تنامي ظاهرة "عنف المستوطنين" بأنها "إفتراء دم" و"كذبة منفصلة عن الواقع".

جاءت تصريحات كوهين ردا على تقرير قدمه له المجلس الإقليمي السامرة في 27 ديسمبر/كانون الأول، ووثق ما وصفه بحملة إعلامية دولية ضد إسرائيل تزعم "تصاعدا" في "عنف المستوطنين". ووجد التقرير أن الأمم المتحدة تلاعبت بالأرقام لتقديم صورة زائفة. ووجدت أن التقارير الصحفية اعتمدت في المقام الأول على الأرقام التي قدمتها الأمم المتحدة، وثانيًا، المنظمات غير الحكومية الأخرى المناهضة لإسرائيل. وقد فحصت الدراسة أرقام الأمم المتحدة التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ووجدت أنها "ليست مصدرا موثوقا لمحتوى عنف المستوطنين".

وكشف التقرير أنه من خلال الخدعة اللفظية، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتحويل مصطلحاته من "عنف المستوطنين" إلى "الحوادث المتعلقة بالمستوطنين" في رسم بياني يوثق الارتفاع المزعوم في أعمال العنف.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن صفحة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول عنف المستوطنين عرّفت تلك الحوادث بأنها "تتضمن أعمال عنف أو تخويف أو تعدٍ على ممتلكات الغير أو ضد المستوطنين الإسرائيليين وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية ". وجاء في التقرير: "بعبارة أخرى، تعتبر الأمم المتحدة العنف ضد المستوطنين بمثابة عنف مرتبط بالمستوطنين"...

وقال كوهين: ""إن التقرير الذي قدمه رئيس مجلس السامرة مهم للغاية إذا كانت الأمور صحيحة بالفعل، فهذه مسألة خطيرة. سأطلب إجابات من الأمم المتحدة وسأوجه وزارة الخارجية أيضًا لإرسال بيانات التقرير إلى سفرائنا حول العالم حتى يتمكنوا من استخدامها ودحض فرية الدم، إن الحملة المناهضة لإسرائيل التي تسمى "عنف المستوطنين" حملة كاذبة، منفصلة عن الواقع، وهدفها التشهير بشعب بأكمله". وقال إن المجتمع الذي يستوطن في يهودا والسامرة يحترم القانون ويساهم في الدولة في العديد من المجالات.

وأشار التقرير أيضا إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا ينظر في ما إذا كان السكان اليهود تصرفوا دفاعا عن النفس. "حقيقة أن الوكالة لا تشعر بالحاجة إلى القيام بذلك، هي في حد ذاتها دليل قوي على دافع الوكالة الحقيقي: ليس منع العنف، بل تشويه صورة إسرائيل". وعلى الرغم من أن التقرير يشير إلى أن مصطلح "عنف المستوطنين" تمت صياغته عام 2007، إلا أنه يقول إن أهداف الحملة الإعلامية العالمية عام 2023 هي من بين أمور أخرى "تحقيق توازن خادع" وخلق "تكافؤ أخلاقي زائف" بين إرهابيي حماس. مرتكب مجزرة 7 أكتوبر و"المستوطنين" اليهود. وما أضفى مصداقية على هذا التأكيد هو انعقاد جلسة طارئة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الجمعة لمناقشة حرب غزة و"عنف المستوطنين".

واستشهدت الدراسة بتقرير حديث قالت إن وسائل الإعلام الدولية تجاهلته يظهر أن عنف اليهود ضد العرب في يهودا والسامرة قد انخفض بالفعل. ووفقا لإحصاءات الشرطة الإسرائيلية، في الفترة من 7 أكتوبر إلى 7 نوفمبر، كان هناك 97 حادثة أنشطة غير قانونية منسوبة لليهود في يهودا والسامرة، بانخفاض عن 184 جريمة في نفس الفترة من عام 2022.

وصلت المخاوف بشأن "عنف المستوطنين" إلى الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 7 تشرين الثاني/نوفمبر "محاسبة المستوطنين المتطرفين على أعمال العنف".

يوم الأحد، كتب 23 عضو كنيست رسالة مفتوحة إلى بايدن يطلبون فيها تفسيرا لتصريحات إدارته الأخيرة بشأن العنف اليهودي.

"تشير البيانات المتوفرة لدينا إلى أن نطاق هذه الحوادث يقتصر على عدد صغير جدًا من الأحداث المعزولة، وهو ما يتضاءل مقارنة بكثير من حوادث العنف التي يرتكبها العرب الفلسطينيون ضد سكان المجتمعات اليهودية نفسها". "كتب أعضاء الكنيست. وفي الأشهر الستة الأولى من العام 2023 سجلت منظمة إنقاذ بلا حدود 3640 عملاً فلسطينيًا وعربيًا في إسرائيل، بما في ذلك 2118 حالة إلقاء حجارة، و799 قنبلة حارقة، و18 محاولة طعن، وستة اعتداءات بمركبات.

* * *

إسرائيل اليوم: تحليل: جبهة جديدة مع إيران في سوريا مع اتخاذ الحرب أبعاداً دولية

بقلم يوشانان فيسر

بدأت "حرب سمحات توراة" 'Simhat Torah War' بهجوم حماس غير المسبوق، لكنها تتطور إلى صراع بين إيران والعالم الحر. تصف وثيقة داخلية من قيادة الجبهة الداخلية للجيش الإسرائيلي تم تسريبها إلى وسائل الإعلام سيناريو يتم فيه شن هجوم إيراني مفاجئ من مرتفعات الجولان. وحذرت الوثيقة من أن تصرفات حزب الله ضد شمال إسرائيل من لبنان مجرد إلهاء عن الهجوم الكبير الذي تستعد له إيران في سوريا. ويشتبه مؤلفو الوثيقة أيضًا في أن الجيش الأردني قد يشارك في الهجوم الإيراني، حيث أجرى جيش المملكة الهاشمية تدريبات متكررة في المنطقة الحدودية مع إسرائيل مؤخرًا. لكن هذا الجزء من السيناريو يبدو مستبعداً للغاية لأن الأردن لا يملك الموارد العسكرية التي تمكنه من تشكيل تهديد للجيش الإسرائيلي. ما يمكن أن يكون ممكناً هو أن الجيش الأردني ينجذب إلى الحرب في وقت تواجه فيه إسرائيل مشكلة حقيقية.

على أي حال، هناك دعم كافٍ للعمل ضد إسرائيل في الأردن، حيث يشكل الفلسطينيون حوالي 80 بالمئة من السكان...

* * *

إسرائيل اليوم : مخاوف إسرائيلية من محاولات "حزب الله" وميليشيات إيرانية الاقتحام من جهة الأردن

بقلم أرئيل كهانا

ترجمة: صحيفة القدس العربي

يجري الجيش الإسرائيلي استعدادات على الحدود الأردنية لاحتمال تفاقم وارتفاع حدّة التوتر، لدرجة التخطيط لبناء جدار فاصل، على غرار ما يجري على الجانب المصري من الحدود. والجيش الإسرائيلي يغيّر انتشاره العملياتي على الحدود مع الأردن، في أعقاب الارتفاع في تهريب السلاح من المملكة، والتخوف من عمليات برعاية إيرانية قد تقع على طول الحدود مع الأردن في العام 2024. ويقول مصدر في الجيش أن "السيناريو الذي يستعدون له بقيادة المنطقة الوسطى هو محاولات من "حزب الله"، أو من ميلشيات أخرى مؤيدة لإيران لاقتحام من الحدود الأردنية في إحدى البلدات المجاورة للحدود.

طرأ ارتفاع دراماتيكي في تهريب السلاح في السنتين الأخيرتين من الأردن إلى الضفة وتقديرات الجيش الإسرائيلي أن إيران تقف خلف الإرساليات. أمسك أكثر من ألف قطعة سلاح من أنواع مختلفة بها على طول الحدود، يستخدم المهربون بنادق من طراز "M16، وفي إحدى الحالات أمسك بعبوة من إنتاج إيراني على الحدود".

يجري التهريب على طول كل الحدود؛ من عربة عبر البحر الميت، وحتى مثلث الحدود بين الأردن، إسرائيل وسوريا. في ضوء تزايد عمليات التهريب والتهديدات، ضاعفَ الجيش الإسرائيلي، منذ الآن، حجم القوات على طول الحدود، واتسعت خطة العمل للعام 2024 هي الأخرى. ومن المتوقع أن يطلب الجيش من الكابينيت بناء عائق على طول الحدود، مثلما يوجد بين إسرائيل ومصر. إضافة إلى نقاط مراقبة، وتكثيف الحراسة، ووسائل أخرى لمواجهة التهريب وإحباط العمليات المحتملة.

يأتي تغيير الموقف من حدود سلام إلى حدود ساخنة" في أعقاب التحدي المتفاقم بمحاولات اختراق إيرانية للمملكة، أما الأردنيون من جهتهم فيجتهدون جداً لصدّ الغزاة. وقعت هجمة قاسية وقعت قبل أسبوعين وصفها بيان للجيش الأردني بالقول: "تواصلت لـ 14 ساعة، وأمسك فيها بكميات كبيرة من السلاح، من الصواريخ وقطع سلاح من أنواع مختلفة". وأنه "في الحدث إياه أطلقت طائرة F16 من سلاح الجو الأردني ضد الغزاة، لأجل صدّ الهجوم".

يستبعد قادة الجيش سيناريو "تحويل الفوهات" من جانب الجيش الأردني، لكنهم يتفقون على أنه يحتمل أن يبدأ جنود أفراد في حملة إطلاق نار مثلما حصل في الماضي، ومع ذلك يستعد الجيش الإسرائيلي لسيناريو خطير تنجح فيه ميليشيات إيرانية في التسلّل إلى الأردن، ومنه لمهاجمة إسرائيل.

* * *

عاموس هرئيل: سحب الحاملة الأمريكية من المتوسط بشرى سيئة لـ"إسرائيل"

ترجمة: موقع عربي 21

قالت شبكة "إيه بي سي" الأمريكية، إن الولايات المتحدة قررت سحب حاملة الطائرات" جيرالد فورد "من المتوسط وهو ما أثار قلق كتاب إسرائيليين. ووصف المحلل العسكري الإسرائيلي عاموس هرئيل، سحب الولايات المتحدة، حاملة طائراتها "جيرالد فورد"، من البحر المتوسط، بأنه "فأل سيئ لإسرائيل." وقال هرئيل في جانب من مقال له **بصحيفة هآرتس**، إن سحب الحاملة "رسالة بأن الغطاء السياسي والعسكري الذي وفرته إدارة بايدن في حربها ضد غزة قارب على الانتهاء."

وسعى الإعلام العبري، إلى التقليل من قرار سحب حاملة الطائرات، وقال موقع "واي نت" العبري، إن الولايات المتحدة، أبلغت إسرائيل بقرار سحب "جيرالد فورد" خلال الأيام المقبلة. وأشار الموقع إلى أن "إسرائيل غير قلقة من سحب الحاملة، بعد جلبها إلى المنطقة لردع حزب الله والسفن المرافقة لها، إلى شرق البحر المتوسط"، مع بدايات العدوان على قطاع غزة.

وزعم الموقع أن "الولايات المتحدة الأمريكية أبلغت إسرائيل بهذه الخطوة مسبقا، وأوضحت أن لديها قوات كافية في المنطقة، بحيث سيتم إرسال سفن إضافية إذا دعت الحاجة."

وكانت شبكة "إيه بي سي" الأمريكية، نقلت عن مسؤولين قولهم، إن الحاملة ستغادر المنطقة خلال أيام، وسبق أن مدد وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن وجودها بالمنطقة، بضعة أسابيع. ووصلت الحاملة العملاقة إلى البحر المتوسط، في السابع من تشرين أول/ أكتوبر الماضي، مع بدايات العدوان على القطاع الذي خلف حتى الآن 21,822 شهيدا، وأكثر من 56 ألف جريح، فضلا عن تدمير أكثر من 70 بالمئة من المباني في قطاع غزة، في واحدة من أسوأ جرائم الحرب حول العالم.

* * *

هآرتس: عدد معتقلي غزة ارتفع 150%.. "ظروف قاسية وتعذيب شديد"

ارتفع عدد معتقلي قطاع غزة في سجون الاحتلال بنسبة 150 بالمئة، عن الشهر الماضي وفقا لصحيفة هآرتس العبرية. ويقبع في سجون الاحتلال 661 فلسطينياً من قطاع غزة، بزيادة نحو 150 بالمئة عن الشهر الماضي، عندما كان عددهم 260 .

وذكرت الصحيفة أن الإحصائية لا تشمل المعتقلين في مراكز الاحتجاز العسكرية، وسط ظروف اعتقال قاسية وعقابية مهينة، بحسب الصحيفة.

وبينت الصحيفة أن عدد الأسرى في مركز "سدي تيمان" العسكري، غير معروف للعامة، حيث نقلت عن مصدر مطلع قوله، إن "المعتقلين يتعرضون للعنف والعقاب الذي يمارسه الجنود بمحض إرادتهم." وأضاف المصدر، أن الجنود يعاقبون الفلسطينيين إذا تحركوا أو تكلموا، وشملت العقوبات وضع المعتقل ويداه مُكبَّلتان فوق رأسه، أو ربط يديه المكبلتين بالسياج، أو ربط الأصفاد بقوة أكبر، أو ربط يديه خلف ظهره . ويحتجز المعتقلون في جميع الأوقات وأعينهم مغطاة وأيديهم مكبلة بأصفاد بلاستيكية، وينامون على مراتب رقيقة تشبه سجادات اليوغا، مع بطانيات صوفية خشنة، ولا يسمَح لهم بتغيير ملابسهم. وأشار المصدر إلى أن الأجواء العامة هناك تسمح بممارسة العنف ضد المعتقلين. وتتفق شهادات الفلسطينيين مع حديث المصادر المطلعة بأن إصابات بعض المعتقلين ملوثة، ويبدو أنها حدثت أثناء الحرب، والبعض الآخر داخل المنشأة. ويُعاد معظم المعتقلين المصابين إلى الزنازين دون تقديم الرعاية الطبية في العيادة العسكرية الموجودة في الموقع.

وأفادت الصحيفة باستشهاد عدد من أهالي غزة الذين كانوا محتجزين في "سدي تيمان" منذ بداية الحرب، ويرفض الجيش

إعطاء العدد الدقيق لهم، لكنه أكد وجود عدة حالات. ونقلت "هآرتس"، عن أحد السجناء السابقين في سجن جلبوع، قوله: "وُضِع 11 سجينا في زنزانة تتسع عادة لثلث هذا الرقم، وكان الطعام يلقى لهم على الأرض، وأحيانا يداس بالأقدام." وتابع بأنه "في كل يوم يُضرب السجناء بعصي حديدية بحجة التفتيش، وكان الحراس يأتون حاملين العلم الإسرائيلي، وأي شخص لا يقبل العلم يتعرض للضرب على جميع أنحاء الجسم، وطلب الحراس من السجناء الانحناء على أيديهم وأرجلهم وتقبيل العلم." ومنتصف الشهر الماضي، أفاد مؤسس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان رامي عبده، بأن قوات الاحتلال اعتقلت ما لا يقل عن 900 فلسطيني من شمال قطاع غزة. وذكر المرصد أن الاحتلال يحتجز معظم المعتقلين من غزة في قاعدة زيكيم العسكرية.

وفي ذات السياق ارتفعت حصيلة الفلسطينيين المعتقلين من الضفة الغربية في السجون الإسرائيلية منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي إلى 4910، بحسب بيان مشترك لهيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير الفلسطيني.

* * *

بلدات الشمال المحتل "خائفة" مع تواصل القصف من لبنان.. "الإخلاء أو التعويض"

كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، الاثنين، عن تصاعد الخوف لدى بلدات الشمال المحتل جراء تواصل القصف المتبادل بين حزب الله وفصائل فلسطينية من لبنان وجيش الاحتلال، بالتوازي مع استمرار العدوان على قطاع غزة. وقالت الصحيفة العبرية، إن 14 بلدة في شمال إسرائيل تقدمت بالتماس إلى المحكمة العليا، مطالبة إما بإخلائها أو التعويض عن الأضرار المتراكمة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وأضافت أن "سبعة من هذه التجمعات تقع على بعد 5 كيلومترات من الحدود اللبنانية، وهي مدرجة على قائمة البلدات التي من المقرر إخلاؤها من قبل وزير الدفاع يوآف غالانت، لكن لم يتم إخلاؤها بعد"، وفقا للصحيفة. وأوضحت أن "البلدات السبع الأخرى تقع على بعد 5 إلى 8 كيلومترات من الحدود"، مشيرة إلى أن "حياتهم اليومية قد تضررت بشدة، مثل الكثير من البلدات التي أخلتها الدولة."

ولم يتضح ما إذا كانت المحكمة العليا في دولة الاحتلال ستنظر في الالتماس، أو أن الحكومة اليمينية المتطرفة ستقدم عروضا لسكان هذه البلدات، بحسب وكالة الأناضول. واضطرت دولة الاحتلال إلى إخلاء عشرات البلدات في الشمال بالقرب من الحدود اللبناني على وقع إطلاق قذائف من لبنان من قبل "حزب الله" وفصائل فلسطينية، وتبادل القصف الذي أدى إلى سقوط شهداء في الجانب اللبناني وقتلى وجرحى في صفوف الاحتلال.

* * *

ليبرمان يدعو لاحتلال جنوب لبنان

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

دعا عضو الكنيست الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان إسرائيل إلى إعادة احتلال جنوب لبنان، قائلا إنه على لبنان أن "يدفع بالأرض" ثمن الأضرار الناجمة عن هجمات "حزب الله" على شمال إسرائيل. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إنه يجب على الجيش الإسرائيلي "إغلاق" منطقة واسعة من جنوب لبنان ودفع "حزب الله" إلى شمال نهر الليطاني، "حتى لو كان ذلك يعني 50 عاما من الاحتلال."

وقال خلال الاجتماع الأسبوعي لحزبه اليميني "إسرئيل بيتنا" : "لا يمكن أن تكون هناك بلدات بأكملها تم فيها تدمير ما يقرب من نصف المباني ببساطة"، في إشارة إلى شمال إسرائيل حيث تضررت مبان بضربات صاروخية. وتابع: "من يبادر ويخسر يجب أن يدفع بالأرض - كما هو الحال في جميع الحروب - وإذا لم يدفع لبنان بالأرض، فمعناه أننا لم نفعل شيئا."

واعتبر ليبرمان أن "كل شيء بين نهر الليطاني وإسرائيل يجب أن يكون تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، والأمر سيكون أكثر صرامة من المرة السابقة"، مشددا على أنه "لدينا تجربة سيئة مع المنطقة الأمنية" في إشارة لاحتلال جنوب لبنان في 1982، والذي انتهى بانسحاب القوات الإسرائيلية عام 2000. وقال: "لن نضم أي شيء، ولن نبني المستوطنات، لكننا لن نغادر الأراضي إلا عندما تكون هناك حكومة في بيروت تعرف كيف تمارس سيادتها." كما انتقد ليبرمان طريقة تعامل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع الحرب ضد "حماس"، واصفا حكومته بأنها "لا تعرف كيف تنهي الحرب في الجنوب – أو كيف تتصرف في الشمال." وكان ليبرمان قبل أيام دعا إسرائيل إلى احتلال جنوب لبنان والسيطرة أمنيا على شمال غزة وتدمير محور فيلادلفيا المتاخم لمصر، كنتيجة ضرورية لما بعد الحرب.

* * *

إعلام إسرائيلي: "حماس" قدمت مقترحا من 3 مراحل يبدأ بالانسحاب من غزة وإسرائيل رفضته

أفادت تقارير إعلامية إسرائيلية، بأن إسرائيل رفضت مقترحا قدمته "حماس" لإبرام صفقة جديدة، قائما على 3 مراحل، يشمل انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة بمجرد بدء المرحلة الأولى. وقال مسؤول إسرائيلي رفض كشف هويته لموقع "والا" العبري، إن "حماس باتت مستعدة للشروع في مفاوضات فورية في محاولة للتوصل إلى اتفاق جديد لإطلاق سراح الرهائن، في ظل تواصل الحرب على غزة، وباتت أكثر مرونة." وقال الموقع إن "حماس أرسلت إلى تل أبيب عبر الوسطاء القطريين والمصريين، هذا المقترح الجديد لصفقة تبادل أسرى، لكن السلطات الإسرائيلية رفضته." وأشار المسؤول الإسرائيلي إلى أن المقترح الذي قدمته حماس يشمل عملية من عدة مراحل، حيث تطالب حماس في كل مرحلة بوقف إطلاق النار لمدة تزيد عن شهر، مقابل إطلاق سراح محتجزين إسرائيليين في غزة.

ووفق المسؤول الإسرائيلي، فإن حماس تطالب بأن يبدأ انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من القطاع، في المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاق، والتي ستشمل إطلاق سراح حوالي 40 محتجزا إسرائيليا. وينص المقترح على أن تشمل الدفعة الأولى من الرهائن "النساء اللواتي لا يزلن محتجزات في غزة، ورجال فوق سن الستين، ومحتجزين في حالة صحية صعبة." كما تطالب حماس، بإعلان وقف دائم لإطلاق النار وإنهاء الحرب بعد تنفيذ المرحلة الأخيرة من الاتفاق.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة الإسرائيلية ناقشت مقترح حماس الليلة الماضية، وبعثت برسالة عبر الوسطاء مفادها أن الاقتراح غير مقبول. ونقل التقرير عن المسؤول الإسرائيلي قوله إن "مقترح حماس الذي وصل بالأمس لم يكن بالاتجاه الصحيح، طلبنا من الوسطاء جلب مقترح معقول"، مضيفا أن "الوسطاء ذهبوا إلى العمل وسنرى ما قد يحدث. نحن في المراحل المبكرة. المفاوضات لم تعد عالقة، لكنها أيضا لم تحرز أي تقدم حتى الآن."

بدورها، نقلت القناة 13 الإسرائيلية عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن "هناك إشارات من حماس حول "مرونة طفيفة" في موقف الحركة، في ظل رغبتها في الدفع باتجاه التوصل إلى صفقة من ثلاث مراحل عبر الوسيطين المصري والقطري." وقالت القناة العبرية إن المقترح الذي عرضته الحركة يشمل في مرحلته الأولى "إطلاق سراح النساء والمرضى وكبار السن لأسباب

إنسانية"، وأشارت إلى أن هذه المرحلة "تتطابق للاقتراح الإسرائيلي الذي تم تقديمه قبل نحو أسبوعين." وأضافت القناة أن المرحلة الثانية تشمل "إطلاق سراح الجنود"، في حين تشمل المرحلة الثالثة "تحرير جثامين الإسرائيليين المحتجزة في قطاع غزة"، وذكرت القناة أن بين مراحل الصفقة فترة وقف للقتال تتراوح بين شهر و شهرين. وأكدت القناة ما أورده موقع "واللا" أن حماس تطالب بانسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة في إطار تنفيذ مراحل المقترح الثلاث، وأوضحت أن ذلك سبب الرفض الإسرائيل لمقترح الحركة.

ودخلت الحرب في غزة الثلاثاء، يومها الـ88، حيث تستمر القوات الإسرائيلية بعملياتها البرية داخل القطاع بالتزامن مع قصف مدفعي وغارات جوية، وسط كارثة إنسانية وصحية متفاقمة.

* * *

قناة إسرائيلية: الجيش يخطط لتقسيم غزة إلى مناطق تحكمها العشائر

كشفت قناة عبرية رسمية، ما قالت إنها خطة الجيش الإسرائيلي لما بعد الحرب في غزة، والتي "تتضمن تقسيم القطاع إلى مناطق تحكمها العشائر، وتتولى مسؤولية توزيع المساعدات الإنسانية." وقالت قناة "كان" التابعة لهيئة البث الإسرائيلي الرسمية، مساء الاثنين، إنه وفقا للخطة التي وضعها الجيش الإسرائيلي ويعرضها الثلاثاء، في اجتماع مجلس الوزراء المصغر (كابينت)، "سيتم تقسيم القطاع إلى مناطق ونواحي، حيث ستسيطر كل عشيرة على ناحية، وستكون مسؤولة توزيع المساعدات الإنسانية." وأوضحت أن هذه "العشائر المعروفة لدى الجيش وجهاز الأمن العام (شاباك)، ستقوم بإدارة الحياة المدنية في غزة لفترة مؤقتة (دون تحديد المدة)."

وقالت القناة، إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قال أمام لجنة الأمن والخارجية بالكنيست (البرلمان)، الاثنين، إنه "لا جدوى من الحديث عن السلطة الفلسطينية كجزء من إدارة غزة، طالما أنها لم تخضع لعملية تغيير جوهرية." وأضاف نتنياهو: "إذا كانوا جادين في التغيير، فليثبتوا ذلك أولاً في يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة الغربية)."

وبحسب المصدر ذاته، جاءت هذه التصريحات "بعد اجتماعات وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر في الولايات المتحدة، مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، والتي تحدث فيها عن هيئة فلسطينية تسيطر على القطاع، دون الخوض في تفاصيل." وأضافت القناة: "سيطلب بلينكن، الذي سيصل إلى إسرائيل هذا الأسبوع، من المستوى السياسي توضيحا في هذا الشأن." وأشارت إلى أن "المخاوف الأمريكية تتمثل في أن الرفض الإسرائيلي للاتفاق على كيان فلسطيني من المفترض أن يدير القطاع في اليوم التالي، سيؤدي إلى احتلال إسرائيلي فعلي للقطاع."

وفي أكثر من مناسبة منذ بداية الحرب، أكد نتنياهو رفضه إعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، مؤكدا أن إسرائيل ستتولى الملف الأمني في القطاع، رغم دعم واشنطن حكم السلطة الفلسطينية هناك.

* * *